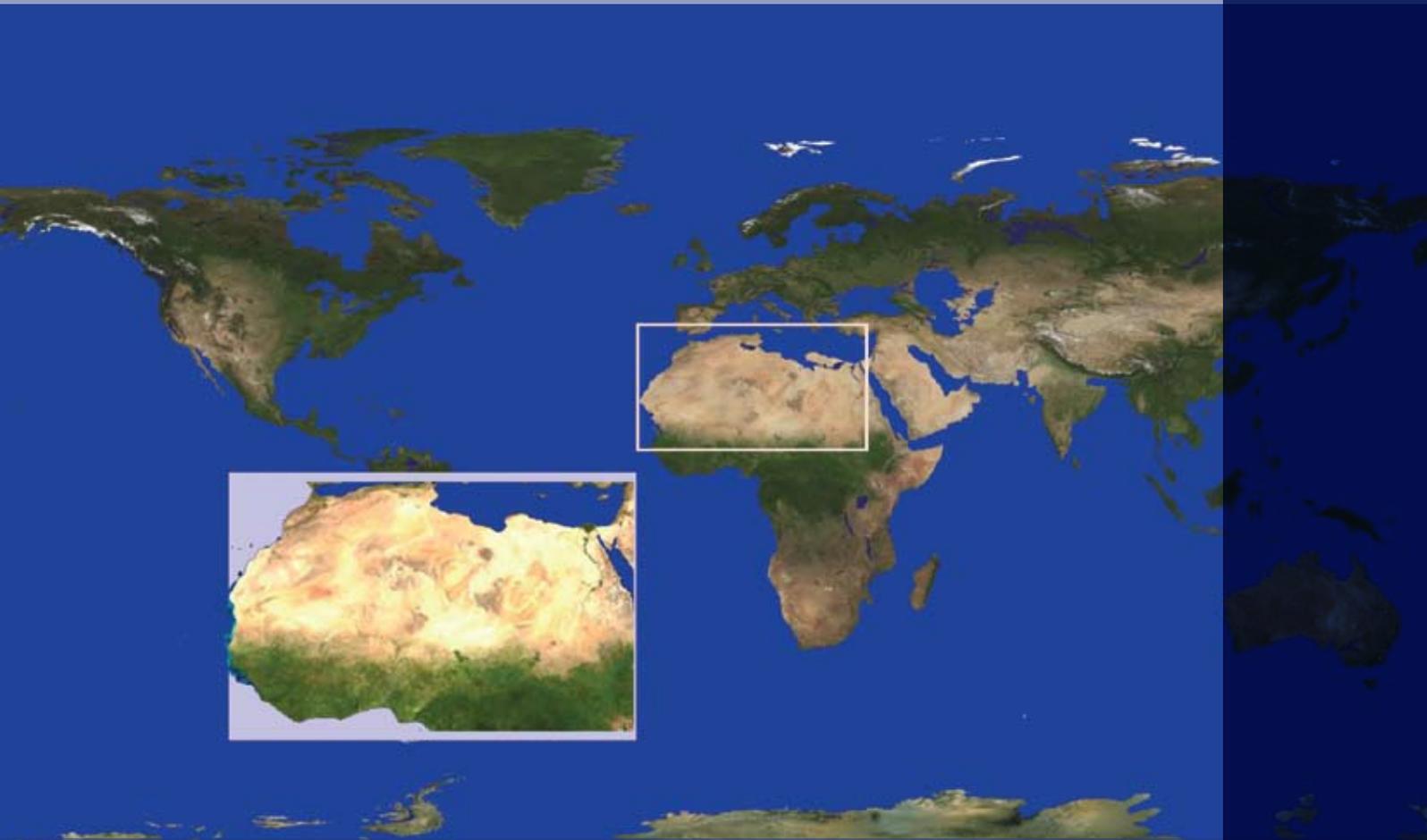


تقرير ملخص

دمج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غرب أفريقيا

مؤتمر إقليمي، الرباط، المغرب،
٢٣-٢٤ نوفمبر ٢٠١٠



مركز جنيف للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة

تقرير ملخص

دمج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غرب أفريقيا



مركز جنيف للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة

نبذة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

يعمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) على تعزيز الحك الرشيد وإصلاح قطاع الأمن. ويقوم المركز بإجراء بحوث بشأن الممارسات الجيدة المتبعة في قطاع الأمن وتشجيع تنفيذ قواعد الديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي. كما يقدم توصيات عامة فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي لقطاع الأمن. علاوة على ذلك يقدم المركز خدمات استشارية للأطراف الفاعلة المحلية وإصلاحات من خلال برامج المساعدة. ومن بين شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وكذلك المنظمات الدولية. وبالنسبة لتنفيذ برامج التدريبية وبرامج المساعدة، يعمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مع القوات الأمنية والعسكرية.

ومع نهاية ديسمبر ٢٠١١، بلغ عدد الدول الأعضاء في المركز ١٦ دولة، بما في ذلك لبنان وتونس، ويستند المركز في عمله إلى مبادئ الحيادية والنزاهة والشمولية والملكية المحلية.

للاطلاع على مزيد من المعلومات قم بزيارة الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة: www.dcaf.ch

إخلاء المسؤولية

إن محتويات هذا الكتاب هي مسؤولية مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بشكل حصري ولا تعكس بالضرورة رأي الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية السويسرية.

شكر وتقدير

لقد تم انعقاد المؤتمر وتم نشر هذا الكتاب من خلال المساعدة المالية من خلال الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية السويسرية (DCAF).

المحتويات

٤	الملخص التنفيذي
٦	المقدمة
٨	القسم الأول: ما الهدف من دمج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي؟
٨	التحديات وانعدام الأمن في شمال غرب أفريقيا
١٠	الفوائد الناجمة عن السياسة العامة للأمن القومي
١١	ما الهدف من دمج الأمن الإنساني؟
١٣	القسم الثاني: كيف توضع وتنفذ سياسات الأمن القومي؟
١٣	العمليات والاستراتيجيات
١٤	القياس والمراقبة
١٥	القسم الثالث: لماذا التعاون الإقليمي؟
١٦	الخاتمة
١٧	الملحق الأول: البيان الختامي البرنامج قائمة المتحدثين ورؤساء الجلسات وجهات نظر البلدان (الجزائر، بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، السنغال)

الملخص التنفيذي



وفي بداية المؤتمر أقر المشاركون بالقيود المفروضة جراء وجود مفهوم ضيق للأمن: حيث بدأ المفهوم السائد "لأمن الدولة" غير كاف لمواجهة التهديدات عبر الوطنية والعالمية والتغلب عليها. وأقرروا بأن سياسات الأمن القومي بحاجة إلى تبني مفهوم أوسع للأمن مع البناء على التعاون الإقليمي القائم من أجل ضمان سلامة ورفاهية المواطنين في المنطقة في المستقبل.

ركزت مناقشات المؤتمر على سبع جلسات، هي:

١. ما الهدف من وضع سياسة الأمن القومي؟
٢. تحديد المصالح الأمنية المشتركة والتهديدات المشتركة للأمن القومي
٣. اتخاذ تدابير لحماية المصالح الأمنية ومواجهة التهديدات الأمنية
٤. وضع سياسة للأمن القومي
٥. ضمان تنفيذ ومراقبة سياسة الأمن القومي
٦. البعد الإقليمي للأمن القومي
٧. الآليات الإقليمية لتعزيز الأمن القومي

سلطت المناقشات الضوء على ثلاثة تفاهات مترابطة: أهمية وجود سياسة وطنية للأمن العام تستجيب لاحتياجات الدولة والمواطنين، والتي من شأنها تحسين قدرات الدولة في التخطيط، وتوجيه وصياغة التوقعات، وعلى التكيف بسرعة ومرونة للتغيرات السريعة في ظروف انعدام الأمن والتهديدات. الأمن والتنمية والتحول الديمقراطي أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا. حيث إن وجود نهج واسع للأمن الإنساني يعتبر أكثر قابلية للتعامل مع التهديدات الحالية المتسمة بالجريمة العابرة للحدود، والأنشطة الإرهابية، وتدويل عوامل انعدام الأمن.

باستضافة كريمة من مركز حقوق الإنسان والدراسات الديمقراطية (CEDHD) ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، ركز المؤتمر على وضع سياسات للأمن القومي في شمال غرب أفريقيا، تحت عنوان "دمج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غرب أفريقيا". انعقد الحدث في الرباط في ٢٢-٢٣ نوفمبر ٢٠١٢، وضمنت ممثلين رفيعي المستوى من الجزائر وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والمغرب والسنغال، فضلا عن عدد من الخبراء الدوليين، بدعم من الإدارة الفيدرالية السويسرية للشؤون الخارجية.

ناقش المؤتمر التحديات الأمنية الوطنية وعبر الوطنية في شمال غرب أفريقيا وتحليل الاستجابات الوطنية المختلفة من حيث تأثيرها على الأمن الإنساني في المنطقة. وكان من بين الموضوعات الرئيسية للمؤتمر الجهد المتعلق بالاستفادة من الخبرات الوطنية في التعامل مع التهديدات الأمنية المختلفة، وفهم كيف يمكن لسياسة الأمن القومي المساعدة في تقليل الخوف والفاقة التي يواجهها المواطنون. كما استطلع المشاركون أيضا مدى الحاجة إلى تغيير مناهج سياسة الأمن القومي من أجل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات السكان في المنطقة: هل يمكن للبلدان في المنطقة العمل معا من أجل التعلم من خبرات بعضهم البعض؟ هل يمكنهم تصميم وتنفيذ سياسات أمن قومي بطريقة تعود بالفائدة على جميع السكان في المنطقة؟ ما هي الآليات الإقليمية التي يمكن وضعها لمساعدة واضعي سياسات الأمن القومي في شمال غرب أفريقيا؟

تمخضت العروض التقديمية والمناقشات والمناظرات رؤى جديدة وعملية لصانعي السياسة في شمال غرب أفريقيا حيال فوائد وضع سياسات عامة للأمن القومي تعكس منظور الأمن الإنساني.



وجود إستراتيجية حديثة للأمن القومي يتطلب تحسين التعاون الإقليمي على أساس فهم واضح للمصالح المشتركة للبلدان والشعوب، مصحوبة بالإرادة السياسية لوضع استجابة جماعية ومنسقة للتهديدات المشتركة.

واختتم المؤتمر باعتماد بيان ختامي شمل التوصيات العملية لإنشاء وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار حول سياسة الأمن القومي والإقليمي.

تمثلت المحصلة الملموسة للمؤتمر في التعبير بالإجماع عن الرغبة في ترسيخ عملية تكفل التبادل المنتظم لجوانب وضع سياسات الأمن القومي بين البلدان في شمال غرب أفريقيا.



وأشخاص. ولذلك، لم يعد من الممكن للأمن أن يقتصر فقط على الدولة، وإنما يجب أن يشمل البشر أيضا. وقد أتاح هذا المؤتمر مساحة لمناقشة التحدي المتمثل في دمج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي. تمخضت العروض التقديمية والمناقشات والمناظرات بعض الرؤى الجديدة والعملية لصانعي السياسات في شمال غرب أفريقيا عن فوائده وضع سياسات عامة للأمن القومي تعكس منظور الأمن الإنساني. ويلخص هذا التقرير ما توصل إليه المشاركون من أمور مستفادة من المؤتمر.

شمال غرب أفريقيا

تقع منطقة شمال غرب أفريقيا على مفترق الطرق بين مناطق الصحراء الساحل. فهي رقعة للتجارة والتنوع العرقي والهجرة بما لديها من إمكانات اقتصادية وثقافية هائلة. ومع ذلك، فهي تتميز أيضا بالتوترات والصراعات وانعدام الأمن. حيث تهيمن الخطوط المستقيمة الطويلة لمعظم الحدود على شكل خريطة المنطقة، والتي توضح بجلاء التعسف الاستعماري الذي صاحب خروج هذه الدول إلى حيز الوجود. حيث كان سيطرة القوى الاستعمارية على مواقع إستراتيجية أمرا كافيا لتلبية مصالحهم المحدودة. أما الآن، فإن الدول المستقلة التي ورثت هذه الحدود التعسفية الواسعة تعاني من مراقبتها وإدارتها. ومما يعقد الأمر حقيقة عبورهم الأراضي وهم يخشون أوضاعهم الجغرافية المتعارضة. وفي الوقت نفسه، فإن جميع الدول في المنطقة تواجه تحديات أمنية وبيئية واجتماعية واقتصادية متعددة. ومن ثم فإن طبيعة هذه التهديدات تفرض على الحكومات اتخاذ خطوات جريئة وتكييف سياساتها العامة وفقا لذلك. وبالتالي، فإن وضع سياسات ملائمة للأمن القومي يظل تحديا كبيرا لجميع بلدان المنطقة.

موجز المؤتمر

اعترافا بأن وجود مفهوم أوسع للأمن الإنساني على أساس التعاون الإقليمي يظهر إمكانية أكبر لسياسات الأمن القومي لضمان سلامة ورفاهية المواطنين، فقد ركز المؤتمر المناقشة حول سبع جلسات رئيسية هي:

١. ما الهدف من وضع سياسة الأمن القومي؟
٢. تحديد المصالح الأمنية المشتركة والتهديدات المشتركة للأمن القومي
٣. اتخاذ تدابير لحماية المصالح الأمنية ومواجهة التهديدات الأمنية
٤. وضع سياسة للأمن القومي
٥. ضمان تنفيذ ومراقبة سياسة الأمن القومي
٦. البعد الإقليمي للأمن القومي
٧. الآليات الإقليمية لتعزيز الأمن القومي

هيكل التقرير

لدى تلخيص الجلسات الرئيسية السبعة، يجب هذا التقرير عن الأسئلة الثلاث الرئيسية للمؤتمر:

الأمن الإنساني

في العقد الأخير، توصلت العديد من البلدان إلى استنتاج مفاده أن الأمن القومي من حيث السيادة الاقتصادية والتكامل الإقليمي والمؤسسي لا يمكن تحقيقه دون حماية الرفاهية النفسية والجسدية لمواطنيها. ومن ثم فإن الأمن الإنساني، الذي هو التحرر من العنف الجسدي والخوف والفاقة، أصبح جزءا لا يتجزأ من رؤيتهم لسياسة الأمن القومي. وفي هذا العالم الذي تحكمه العولمة، فإن أمن الدولة لا يضمن سلامة ورفاهية مواطني الدولة. ومن هنا كانت هناك حاجة إلى مفهوم أوسع للأمن للتصدي للتهديدات التي ظهرت مصاحبة لزيادات هائلة في التدفقات العابرة للحدود الوطنية من معلومات وبضائع



- لماذا تعتبر سياسة الأمن القومي أمرا ضروريا؟ يبرز القسم الأول وجهات نظر المشاركين حول السبب وراء أهمية سياسة الأمن القومي وما هي الفوائد التي قد تنتج عن دمج الأمن الإنساني في مثل هذه السياسة. خلص المؤتمر إلى أن الأساس المنطقي لوضع سياسة الأمن القومي ينبع من الطبيعة المتطورة والمتغيرة للتهديدات وانعدام الأمن التي تواجهها الدول. ولذلك، يبدأ القسم الأول بتقييم تصورات المشاركين حيال التهديدات وانعدام الأمن المحدقة ببلدانهم ومنطقة شمال غرب أفريقيا ككل.

- كيف توضع سياسات الأمن القومي؟ من بين النقاط الرئيسية التي تناولها المؤتمر أفكار المشاركين في متطلبات ووسائل وأساليب وضع سياسة ناجحة للأمن القومي. وبالتالي، فإن القسم الثاني يعرض نتائج هذا المؤتمر حول كيفية وضع سياسات الأمن القومي ومعالجة التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان في المنطقة أثناء مثل هذه العملية.

- لماذا التعاون الإقليمي؟ أوضح المؤتمر القيود المفروضة على المناهج الوطنية الضيقة واستحالة تطوير الردود المناسبة على التهديدات الحالية والمستقبلية دون تدخل إقليمي من الدول والأطراف المعنية المهمة. أما القسم الثالث فيناقش الاحتياجات العملية لتحسين التعاون والتنسيق الإقليميين.

أخيرا، تناولت الخاتمة تقييم نجاح المؤتمر وأهميته في المنطقة. كما قدمت أيضا تحليلا موجزا لنقاط الدخول المحتملة لعمليات المتابعة.

القسم الأول: ما الهدف من دمج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي؟



التحديات وانعدام الأمن في شمال غرب أفريقي الاتجار والتهرب

لقرون عديدة استند اقتصاد شمال غرب أفريقيا على موارد البحر ومجموعة متنوعة من المجتمعات الرعوية، مع طرق تجارية واسعة النطاق ممتدة في المنطقة لا تلقي كثير اعتبار للحدود الرسمية. ومع تميزها بدرجة عالية من حركة البضائع والأشخاص، شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة طفرة كبيرة في عناصر وعوامل انعدام الأمن. ومن ثم انصب انشغال المشاركين في المؤتمر على درجة اتساع شبكات النشاط الإجرامي. حيث تنخرط هذه الشبكات في الاتجار في المخدرات والأسلحة والبشر وكذلك التهريب والسرقة والخطف لابتزاز أموال الفدية. وأعرب السيد "مولاي" من مالي عن قلقه من أن "الاتجار في المخدرات ازداد تعقيدا حيث إن مشكلة المخدرات لا تقتصر على مجرد عبور البلاد، ولكن أيضا يستهلكها السكان المحليون بشكل متزايد" ويصاحبها انتشار الأسلحة الصغيرة. ومما يسبب مصدر قلق كبير لمالي هو التغيرات في السلوك التي يمكن أن تساهم في تصعيد سريع لأعمال العنف المسلح في المجتمع. وفي هذا السياق، فإن فشل آليات حل النزاعات المجتمعية يزيد من مخاطر تصاعد نزاعات عائلية بسيطة إلى حرب أهلية.

كما أوضح العقيد "بامبارا" أن التهديدات ليست معزولة. حيث تتسبب الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة الصغيرة عبر الحدود التي يسهل اختراقها في دوامة من انعدام الأمن يمكن أن تعرقل تنمية أي بلد من البلدان^١ وثمة تحد خطير تشكله الشبكات الإجرامية ألا وهو تواطؤها جزئيا مع شركات متعددة الجنسيات وأحيانا مع

^١ انظر

"Une perspective de politique de sécurité nationale. Burkina Faso", DCAF, Geneva 2010, p. 7.

دول أجنبية تسعى لتحقيق مصالحها الجغرافية السياسية والاقتصادية الخاصة. وفي بعض الحالات، تتبادل المنظمات الإجرامية (الإقليمية والعالمية) خدمات مع العصابات المحلية من خلال الدخول في "عمليات تجارية مشتركة". وفي حالات أخرى، تستغل شركات متعددة الجنسيات نقاط الضعف في حكومات المنطقة لغسل الأموال أو تدفع - وتستخدم في بعض الأحيان - للجماعات غير الحكومية المسلحة لتأمين مشاريعهم وأسواقهم.

الإرهاب

يتمثل الهاجس الأمني الأساسي لدى الجهات الدولية الفاعلة في التهديد الناجم عن الإرهاب المتصل بما وصف بأنه ظهور "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" (AQMI) أو "تنظيم القاعدة في المغرب". وفي المقابل، يرى صانعو السياسة في المنطقة، أن الإرهاب يأتي في مرتبة أقل بكثير على لائحة التهديدات المتوقعة. وناقش المشاركون في المؤتمر ما إذا كان تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي يمثل تهديدا حقيقيا أم أنه لا يعدو عبارة جديدة ملائمة تساعد في دفع المصالح السياسية لدول مختلفة. يعتقد الكثيرون أن الدول الغربية لها مصلحة في المبالغة في تهديد الإرهاب ليكون بمثابة ذريعة لتبرير الوجود الأمني الدولي في المنطقة والسماح للقوات بالاستفادة من أدوات التمويل القائمة، والتي تم وضعها لمكافحة الإرهاب. ناهيك عن أن ترسيم الحدود لدول شمال غرب أفريقيا كانت دوما سهلة الاختراق وشجعت جميع أنواع الاتجار. وذكر السيد "محمود" من موريتانيا الجمهور أن الاتساع العريض لحدود المنطقة وكذلك الجمع بين المناخ والتضاريس الصعبة يجعل حمايتها ومراقبتها أمرا مرهقا. وأشار بعض المشاركين من المنطقة أن كثيرا مما وصفه المحللون الخارجيون كنشاط إرهابي يمكن وصفها أيضا بأنها أنشطة شبكات إجرامية وعصابات الاتجار بالبشر.



الموريتانية، التي تتناول وجهات النظر بشأن الأمن القومي، التخلف التنموي والفقر وانعدام الأمن الغذائي والمخاطر البيئية على رأس قائمة التهديدات الخاصة بها.^٢ ومن منظور المنطقة، يأتي انعدام الشفافية والكفاءة في مؤسسات الدولة في مرتبة أعلى باعتبارها تهديدا للأمن أكثر من الإرهاب والجريمة المنظمة. هذا وقد فرقت وثيقة مالي بين ثلاثة أنواع من التهديدات، من بينها التنمية البشرية والتي جاءت بعد التهديدات الداخلية والخارجية.^٣

الاقتصاد والبيئة

وعلى هذه الخلفية، قد لا يكون من المستغرب أن بعض المشاركين في المؤتمر اشتكوا من أن الشبكات الإجرامية في كثير من الأحيان يمكنها الحصول على أسلحة ومعدات أكثر تطورا من قوات أمن الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن خصخصة الأمن أصبح أمرا محبذا في الاقتصاديات القائمة على استخراج الموارد، مما يزيد من انعدام الأمن لدى الشعوب. وبالتالي، فإن البعد الاقتصادي هو المفتاح لفهم حالة انعدام الأمن في شمال غرب أفريقيا. تجدر الإشارة إلى أن الفقر عامل رئيسي في انعدام الأمن، ولذا تجد العصابات الإجرامية أنه من السهل استغلاله بين من هم بحاجة ماسة لأية فرصة عمل. بل إن الخوف الأساسي من التهديدات البيئية يتأتى في المقام الأول من أثرها الاقتصادي، لأنها قد تقوض سبل العيش من مناطق بأكملها. على سبيل المثال، ألحمت معظم الوثائق الإستراتيجية المقدمة للمؤتمر إلى التدهور البيئي كالتصحر مثلا كعامل يهدد سبل عيش فئات كبيرة من السكان. وبالتالي فإن أحد الاستنتاجات الرئيسية للمؤتمر هو أن انعدام الأمن يجد جذوره في افتقار الشعوب إلى الآفاق الاجتماعية والاقتصادية. ومن هنا رأى مفتش الشرطة العام "مامادو نياكيته" من مالي، أن الفرص المتاحة للشعوب في ظل المستويات الحالية للتنمية بين دول المنطقة لا يمكن أن تنافس الأرباح المحتملة من الإجرام.

التخلف التنموي وانعدام الأمن

اتفق المشاركون في المؤتمر على فهم مشترك مفاده أن الفقر والافتقار إلى الحكم الرشيد والديمقراطية تشكل تهديدات رئيسية لأمن السكان الذين يعيشون في المنطقة. واشتملت القائمة التي أعدها السيد "محمود" للتهديدات الأمنية المهمة للمنطقة على التخلف التنموي كأحد هواجسه. وبالمثل رأى المشارك الجزائري، السيد "خياطي" أن العجز في الخدمات العامة والديمقراطية والمشاركة مصادر إضافية لانعدام الأمن تعادل الإرهاب والجريمة المنظمة. كما وضعت الوثيقة

^٢ انظر "Une perspective de politique de sécurité nationale. Mauritanie", DCAF, Geneva 2010, p.6.

^٣ انظر "Une perspective de politique de sécurité nationale. Mali", DCAF, Geneva 2010, p.7.



المراجعة المنتظمة لتحليلات التهديدات الحالية وتكييف الاستجابات مع تغير سيناريوهات التهديدات. ونتيجة لذلك تصبح هذه السياسة أكثر استجابة.

- **تحسين قدرات التخطيط الشامل:** تسهم سياسة الأمن القومي بشكل كبير في تحسين قدرات التخطيط في الدولة ككل. حيث يصبح قطاع الأمن أكثر فعالية كلما تحسنت مساهمات فروع الحكومة المختلفة. وكما أكد المفتش العام "مامادو نياكيته" من مالي "الأمن قد لا يقدر بثمن، لكنه يأتي بتكلفة معينة". فبدون تخطيط سليم، تتأثر إمدادات الموارد وازدواجية الجهود. وعلى الرغم من أن سياسات الأمن القومي تضمن الاستخدام الأكفأ للموارد ولكنها لا تعني بالضرورة ميزانيات أصغر. ففي مالي، ونظرا لانفتاح قوات الأمن وزيادة الشفافية في الميزانية، وضع المواطنون المزيد من الثقة في قواتهم الأمنية وتقبلوا الزيادات في الميزانية. وأوضح العقيد "بيرام ديوب" من السنغال أن سياسة الأمن القومي فيها جعلت الميزانية أكثر تماسكا وأكثر شرعية نظرا لخضوعها لموافقة السلطة التشريعية.

- **بناء توافق في الآراء:** شدد العديد من المشاركين على أن الأمن هو مصلحة عامة. حيث تلتزم الدولة تجاه مواطنيها بضمان سلامتهم. وحال وجود عملية مناسبة، يمكن لسياسة الأمن القومي بناء توافق في الآراء المحلية حول تصور معين للأمن، إذ من شأنها حشد الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني على المساهمة وفقا لذلك لمعالجة التهديدات وحالات انعدام الأمن ذات الصلة. ويصبح ذلك أكثر ضرورة في السياقات التي تتبع فيها التهديدات للأمن أساسا من التخلف التنموي والعجز المجتمعي. وينبغي أيضا عدم إغفال أن سياسة الأمن القومي ترسم أيضا التوقعات

لفوائد الناجمة عن السياسة العامة للأمن القومي

في عام ٢٠١٠ اعتمدت كل من بوركينا فاسو ومالي سياسة عامة للأمن القومي لأول مرة.^٤ ومن ثم جاء مؤتمر الرباط كفرصة لمناقشة فوائد وإمكانات وجود سياسة للأمن القومي في ضوء تجاربهما الأخيرة. افتتح السيد "مولاي" من مالي المناقشة مشيرا إلى: "أن التحديات الأمنية تزداد تعقيدا. وأن الدول لا يمكنها إدارة مثل هذه الحالات وكأنها رجال إطفاء، وإنما يتعين أن يكون لديها رؤية واضحة". واتفق المشاركون على فهم مشترك مفاده أن الاستعداد لمواجهة التهديدات المتأصلة ومنع وقوع الأزمات تعتبر مزايا واضحة لصياغة سياسة الأمن القومي. ومن واقع مناقشتهم، تبلورت خمس فوائد رئيسية لوضع وتطبيق سياسات الأمن القومي:

- **تطوير فهم مشترك:** حيث إن هذه العملية تساعد الحكومات والأطراف المعنية على تطوير ما سماه السيد "محمود" من موريتانيا "نهج مشترك على أساس الأفكار الإستراتيجية". وهذا يعني أن الأطراف المعنية في العملية تتاح لهم الفرصة لتحديد رؤية مشتركة للأمن - وهي خطوة ضرورية للتأكد من أن الحكومة تعالج التهديدات بطريقة شاملة. غير أن وضع إستراتيجية وقائية مناسبة يصبح ممكنا فقط حال وجود صورة كاملة عن التهديدات وانعدام الأمن التي تلوح في الأفق. كما أن الطابع الإجرائي والدوري لصياغة سياسات الأمن القومي يضمن

^٤ اعتمدت مالي سياسة الأمن القومي الخاصة بها في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠، انظر

"Une perspective de politique de sécurité nationale. Mali", DCAF, Geneva 2010, p.6. وانظر أيضا "Une perspective de politique de sécurité nationale. Burkina Faso", DCAF, Geneva 2010, p.5.



ما الهدف من دمج الأمن الإنساني؟ توسيع مفهوم الأمن

توصل المؤتمر إلى إجابة بسيطة على سؤال لماذا ينبغي دمج الأمن الإنساني في سياسة الأمن القومي. حيث إن الأمن الإنساني يوسع مفهوم الأمن، مما يجعل سياسة الأمن القومي أكثر شمولية. كما يضيف الأمن الإنساني أيضا عمقا إلى سياسات الأمن القومي من خلال تحسين تقييم كل من الأخطار التي تهدد الأمن والجهات الفاعلة في انعدام الأمن. حيث إن العديد من التهديدات تصبح ببساطة أكثر وضوحا عند ملاحظة آثارها على مستوى المواطن والفئات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، فإن التهديدات التي تستهدف أساسا أقلية من السكان، من المحتمل أن تغفل منظور أمن الدولة، كما هو الحال في العديد من المخاطر البيئية والتنمية.

الربط بين التنمية البشرية والأمن

شدد المؤتمر في مناسبات عديدة على الروابط بين التنمية والأمن. وأشار المفتش العام "مامادو نياكيته" أن الإجماع ينتج حاليا أرباحا أعلى من الفرص التي تتيحها مستويات التنمية الحالية في الدول. وعلى الرغم من التهديدات مثل الإرهاب، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والجريمة المنظمة قد تبدو الأكثر إلحاحا، فإن الفقر والافتقار إلى الحكم الرشيد هي في واقع الأمر الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. ومن هنا نجد الأمن الإنساني يقدم ببساطة نقاط دخول واضحة لربط وتنسيق استراتيجيات الأمن والتنمية.

تحويل النزاعات

ذكر السيد "مولاي" المشاركين بالحاجة إلى تنمية القدرة على تحويل الصراعات سلميا. وعندما لا تتوافر هذه القدرات، يزداد الخوف لانعدام الأمن ويصبح استخدام العنف سمة من سمات الحياة اليومية. ثم إن المشاركة في عصابات أو غيرها من أشكال الجريمة المنظمة، لا يحقق

وتجعل الحكومة وقدرتها على صنع القرار أكثر قابلية للتنبؤ والفهم.

• **تعزيز التحول الديمقراطي:** يمكن لسياسات الأمن القومي، وخاصة عند دمج الأمن الإنساني، تعزيز التحول الديمقراطي وجهود الإصلاح لدى الحكومات. على سبيل المثال، كان العقيد "ديوب" من السنغال مصيبا عندما ذكر أن الأمن ليس مفهوما عالميا، وإنما له معان مختلفة في بلدان مختلفة. ومن هنا، يركز الأمن على احتياجات خاصة وتتطلب سياسة الأمن القومي السليمة مشاركة نسبة كبيرة من المجتمع، وأن تكون المشاركة أيضا عملية مستمرة. وفي مالي على سبيل المثال، ووفقا للمفتش العام "نياكايتيه"، يمكن للمواطنين الاستفسار عن حالة الأمن من الوزارة المسؤولة عن ذلك.

• **تعزيز التعاون الإقليمي:** رأى العقيد "بو الأحباش" من المغرب أن دول المنطقة بحاجة لوضع سياسات للأمن القومي، في حال رغبتهم في تعزيز الثقة الإقليمية وتطوير التعاون الأمني. وأكد المشاركون أيضا على أن الأمر سيحتاج أكثر من الإرادة السياسية لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي: حيث ستحتاج البلدان في المنطقة إلى بناء المؤسسات المختصة والمسؤولة، وتحسين قدرات التخطيط بها، والتوصل لفهم واضح لموارد كل بلد من البلدان وصياغة التوقعات المشتركة.



فوائد اقتصادية فقط ولكن أيضا يمثل بالنسبة للبعض آلية للحماية. ومن هنا فإن مظاهر الديمقراطية، مثل سيادة القانون والمشاركة السياسية الشاملة تعتبر المفتاح لتحويل النزاعات دون اللجوء إلى العنف. وهكذا، خلص العقيد "بو الأحباش" أنه لا يمكن وضع سياسة مستدامة للأمن القومي في غياب الديمقراطية.

تبني رؤية مشتركة للأمن

تبرز الشبكات الإجرامية العابرة للحدود والجريمة العابرة للحدود الحاجة إلى تفاهم إقليمي للأمن ومزيد من التعاون الإقليمي الفعال. ومن منظور الأمن الإنساني لا تعتبر الحدود في المقام الأول ترسيما إقليميا للحدود، وإنما من منظور أكثر إستراتيجية هي حدود تبرز احتياجات مجموعات محددة للحماية. فعلى سبيل المثال، نجد زيادة تهريب الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية تؤثر على السكان في جميع البلدان في المنطقة على قدم المساواة بغض النظر عن الحدود الوطنية. ومن منظور الأمن الإنساني، يتعين على الدول النظر إلى هذا التهديد بوصفه تهديدا إقليميا مشترك يجب معالجته بشكل جماعي من خلال إتباع نهج مشترك. وفي حالة عدم وجود نهج مشترك، تصبح المحاولات الوطنية الفردية للسيطرة على تدفق خطر المخدرات غير فعالة. وبالتالي، وضع المؤتمر رؤية مفادها أن التعاون والأمن في المنطقة يمكن أن يزيد إلى حد كبير إذا وضعت دول شمال غرب أفريقيا رؤية مشتركة للأمن.

القسم الثاني: كيف توضع وتنفذ سياسات الأمن القومي؟



أن وضع أول سياسة للأمن القومي استغرق ما يقرب من عشر سنوات. والآن، يتم تحديث هذه السياسة بشكل منتظم بوصفها عملية روتينية.

حذر بعض المتحدثين من أن مشاركة المجتمع المدني لا يمكن الاستخفاف بها أيضا. بل يجب أن تكون العملية الديمقراطية فعالة وليست مجرد ممارسة خطابية من أجل المظاهر. لذلك، يحتاج أعضاء المجتمع المدني وأعضاء البرلمان إلى التدريب المناسب. وأضاف العقيد "ديوب" من السنغال تحذيرا آخر: مفاده أن تحديد الأولويات هو مفتاح النجاح. فلا ينبغي للمرء محاولة فعل كل شيء، وينتهي به الأمر بفعل لا شيء.

العمليات والاستراتيجيات

البناء على الخبرات الإقليمية

تقدم التجارب الأخيرة ليوركينا فاسو ومالي أمثلة مثيرة للاهتمام يمكن لدول المنطقة البناء عليها لتعزيز التفكير في سياسة الأمن القومي. حيث قدم كلا البلدين للمؤتمر وجهات نظرهم حيال متطلبات والعملية اللازمة لوضع وتنفيذ سياسة الأمن القومي. وأوضح السيد "محمود" من موريتانيا، أن السلطة التنفيذية أيضا بدأت مؤخرا عملية سياسة عامة تسعى فيها لمشاورات واسعة مع المجتمع المدني. كما ورد أيضا أن المغرب تولي أهمية لوضع سياسة للأمن القومي، وقد تشرع في خطوات نحو وضع هذه السياسة.

مشاركة الخبراء والمجتمع المدني

وكما أشار أحد المشاركين، فإن مهمة صياغة سياسة عامة للأمن القومي لا تزال من اختصاص الدولة. ففي بوركينا فاسو ومالي، اشتمل وضع سياسة الأمن القومي، على الرغم من البدء فيها وتوجيهها من الحكومة، على مشاركة الخبراء والعلماء وممثلي المجتمع المدني، والزعماء التقليديين. وخلص السيد "سيجاري" من المغرب إلى أن وضع سياسة للأمن القومي يتطلب عملية مجتمعية تضمن التشاور والمواءمة والتوافق.

وفي مالي، بدأت مشاورات إقليمية بشأن التهديدات والتصورات ذات الصلة بها في وقت مبكر من العملية. وفي وقت لاحق، جرت عدة جولات من المشاورات الوطنية تمخض عنها أكثر من ٧٢١ توصية. وبناء على هذه المشاورات، وضعت وزارة الأمن مسودة وثيقة إستراتيجية اعتمدها الحكومة في وقت لاحق. وقبل تنفيذ سياسة جديدة للأمن القومي، بدأت الحكومة جلسات معلوماتية مع الأطراف المعنية والشركاء الاجتماعيين. وأكد المفتش العام "نياكتيه"



القياس والمراقبة

مجموعة التنسيق

أشار العقيد "بامبارا" من بوركينا فاسو أن الاختبار العملي لأية سياسة أمنية يعتمد على التدابير الموضوعية لضمان تنفيذها. ولما كان التنسيق هو عنصر حاسم، ومن ثم أنشأت بوركينا فاسو مجموعة تنسيق مع السيطرة على الميزانية. حيث تنسق المجموعة بين جميع القطاعات الحكومية التي تساهم في الأمن.

تغيير العقلية

أوضح أحد المشاركين من مالي أن القدرات الإدارية والمالية ضرورية، لكنها ليست كافية وحدها للنجاح. وأشار أيضا أنه يجب تقاسم المسؤولية عن الحكم وضرورة تركيز السياسة الأمنية على المواطن. لتحقيق ذلك، يجب تحويل عقلية قوات الأمن من القمع إلى الوقاية. حتى الآن، لا تزال القوات المسلحة في شمال غرب أفريقيا متأثرة بجذورها الاستعمارية التي علمتهم حماية القوة الاستعمارية وليس الشعب. وختم قائلاً إن المجتمع المدني، إذا أصبح أكثر تنظيماً، يمكن أن يلعب دوراً مهماً في إحداث هذا التغيير في العقلية. ولضمان مصداقية هذه السياسة، سيكون من المهم أيضاً ضمان المراقبة الملائمة لتنفيذها. وقال أحد المشاركين أنه في كثير من الأحيان ظلت هذه السياسات مجرد حبر على ورق.

القسم الثالث: لماذا التعاون الإقليمي؟



نظرا لأن الاستثمارات الفورية وحدها في التنمية والأمن من شأنها أن تؤدي إلى تحسن حقيقي في الوضع الراهن.

اعتماد نهج واقعي

أشار المشاركون إلى أن بلدان شمال غرب أفريقيا كانت طرفا في العديد من المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية وأن بعض البلدان قد دخلت في تعاون ثنائي بشأن قضايا محددة. وعلى الرغم من ذلك، كان هناك شعور ملموس أن الآليات القائمة لم توفر الاحتياجات والتوقعات الحقيقية، وبالتالي فإن المنطقة بحاجة إلى تطوير سياستها الإقليمية. وذكر السيد "ليوثولد" الحضور أنه في كثير من الحالات يتم بناء آليات بسرعة، ولكن سرعان ما تنسى وذلك لأن تصميمها فشل في الوفاء بالاحتياجات الحقيقية. وفي حين يحظى التنسيق بالتقدير على نطاق واسع، يوجد عدد قليل من البلدان التي ترغب في التنسيق. واقترح المشاركون في المؤتمر أن التركيز ينبغي أن يكون أقل على الإصلاحات الكبيرة ومشاريع التعاون الكبيرة، وأن يركز بدلا من ذلك على مشاريع ملموسة وقابلة للتحقيق تستهدف إشكالية محددة. حيث إن النجاحات الصغيرة يمكن أن تؤدي إلى آثار إيجابية متفرقة تقود تدريجيا إلى مشاريع تعاون أكثر طموحا. وكان العقيد "كامارا" من مالي متفائلا بأن المنطقة بها إرادة حقيقية للدخول في التعاون. وأشار إلى الجهود الثنائية بين الجزائر ومالي لتبادل المعلومات على الفور، واقترح توسيع نطاق ذلك ليشمل تدريجيا المزيد من البلدان.

"إذا تعاون المجرمون وراء الحدود، لماذا لا تفعل قوات الأمن الشيء نفسه؟". أشار المؤتمر إلى الفجوة الآخذة في الاتساع بين تفكير الشبكات الإجرامية العاملة على الصعيد الدولي وقوات الأمن على المستوى الوطني. واقترح بالتالي أن الوقت قد حان لتكون الاستجابة الأمنية أيضا عابرة للحدود الوطنية.

تتبع أهمية التعاون إلى حقيقة تكامل الأمن في ظل عالم مترابط. فقد تمثل التحديات الأمنية في بلدا، بغض النظر عن كونها تحديات جنائية أو بيئية أو اقتصادية أو ديموغرافية، تحديا أيضا لأمن الدول المجاورة. ومن هنا يرى المشاركون أن التعاون الإقليمي مفيد لأنه يضيف إلى مقدار الاستجابة، وبالتالي يجعله أكثر فعالية.

أشار أحد المشاركين إلى أن التعاون الإقليمي في شمال غرب أفريقيا ظل رهينة للخلافات السياسية. وأشار إلى الصحراء الغربية كقضية لم تحل بعد، وأنها لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام التعاون الأمني الإقليمي. اتفق المشاركون على أن الطبيعة الجغرافية الإستراتيجية لموقع المنطقة وزيادة المنافسة الدولية للحصول على الموارد والأسواق الإستراتيجية.

مصالح مشتركة في مجال الاستثمار المشترك

أوضح العقيد "ديوب" أن المصالح المشتركة يمكن أن تكون بمثابة محرك للتعاون الأمني الإقليمي. فعلى سبيل المثال تسمح الحالة الراهنة للتكنولوجيا والمعدات في المنطقة بكشف محدود عن طريق الطائرات فقط. ومن ثم لا يمكن السيطرة الفعلية على المجال الجوي والحدود إلا من خلال زيادة التعاون الإقليمي حول القضايا المالية والتقنية. وهذا من شأنه أن يترجم إلى استثمار مشترك في المعدات اللازمة، وإنشاء نظام معلومات مشترك. وأكد العقيد "زاجريه" من بوركينا فاسو على أن التعاون يجب أن يشمل جهود التنمية

وفي توصياتهم العملية الأخرى، أعرب العديد من المشاركين عن رغبتهم في اشتراك النيجر في هذه العملية. واقترحوا أن تكون هذه العملية واقعية وتقوم على أساس تلبية الاحتياجات. وينبغي أن تركز على القضايا والمصالح المتقاربة، وأن تكون محددة. وينبغي توجيه المناقشات نحو حل المشاكل وأن تؤدي، متى كان ذلك ممكناً، إلى فوائد فورية من شأنها تعزيز الدعم السياسي لهذه العملية. أوضح المشاركون أيضاً أن وضع رؤية إقليمية مشتركة حيال الأمن والتنمية في شمال غرب أفريقيا قد يحتاج إلى الدعم من طرف ثالث محايد. ولأغراض التنسيق المنتظم، قد يحتاج المشاركون إلى التفكير في إنشاء أمانة صغيرة.

أظهر المؤتمر الدور الحاسم الذي ينبغي أن تضطلع به سياسة الأمن القومي في إعداد الاستجابات المناسبة على التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية اليوم. وفي حين تناول المؤتمر اعترافاً واسع النطاق بالحاجة إلى تنسيق السياسات الأمنية بين دول المنطقة وتطوير استجابات تعاونية لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، إلا أن هياكل الحوار والتعاون الإقليمي لا تزال تعاني من تدني التنمية والاستفادة منها. فعلى الصعيد الوطني، عانت عمليات تخطيط السياسات الأمنية من عدم كفاية الطابع المؤسسي أو تعكس رؤية للأمن لا تزال تركز على أمن الدولة بدلاً من الأمن الإنساني. ونتيجة لذلك، كانت السياسات أو الإجراءات الوطنية تهدف إلى التصدي لتحديات أمنية محددة وغالباً ما تظل دون المستوى الأمثل. ومن ثم قد يكون تعزيز القدرات الوطنية لوضع السياسات الأمنية خطوة أولى ضرورية في تمهيد الطريق لحوار إقليمي وزيادة التعاون بشأن الأمن الإقليمي.

وفي بيانهم الختامي (انظر الملحق)، شجع المشاركون في المؤتمر دول المنطقة على وضع سياسات الأمن القومي وتبادلها. ودعوا إلى إتباع نهج تشاركي واسع في مجال الأمن، تتضافر فيه أهداف السلام والاستقرار وسيادة القانون والديمقراطية والتنمية ويعضد كل منهما الآخر. وأعرب المشاركون عن الحاجة الملحة لتعزيز التعاون القائم بين الدول في المنطقة على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي.

أعرب المشاركون عن تقديرهم لهذه المبادرة وطلبوا من المنظمين ضمان متابعتها بواسطة اجتماعات إقليمية أخرى من أجل إنشاء عملية تسهل التبادل المستمر والمنتظم لآليات وضع سياسات الأمن القومي في المنطقة. كما أعربوا عن أملهم في وجود حوار منظم حول هذه القضايا قد يؤدي بمرور الوقت إلى صياغة سياسة أمنية إقليمية مشتركة بين جميع الدول في المنطقة.

المؤتمر الإقليمي

دمج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي
في شمال غرب أفريقيا

فندق لاتور حسن، الرباط، المغرب

٢٣-٢٤ نوفمبر ٢٠١٠

البيان الختامي

- ضرورة تعزيز التعاون القائم بين دول المنطقة على المستويات الاستراتيجية والعملية من أجل مواجهة التحديات المشتركة
- الرغبة في الاستمرار في التفكير في وضع سياسة للأمن الإقليمي

دعا المشاركون لاستمرار هذه المبادرة من خلال تبادل وتحليل المعلومات والتبادل المستمر للأفكار والخبرات، وكذلك من خلال عقد مزيد من الاجتماعات على المستوى الإقليمي من أجل تطوير وتعميق التفكير في قضايا الأمن الإقليمي.

استضافت الرباط في الفترة من ٣٢-٤٢ نوفمبر ٢٠١٠ المؤتمر الإقليمي الأول من نوعه حول «دمج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غرب أفريقيا» بواسطة مركز حقوق الإنسان والدراسات الديمقراطية (CEDHD)، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، وذلك بدعم من دولة سويسرا. جمع المؤتمر عددا كبيرا من الممثلين رفيعي المستوى من شمال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (الجزائر وبوركينا فاسو ومالي والمغرب وموريتانيا والسنغال)، فضلا عن عدد من الخبراء الدوليين. وكان هذا هو الحدث الأول من نوعه للنظر في وضع وتنفيذ سياسات الأمن القومي من منظور إقليمي في شمال غرب أفريقيا. وقد كشف تحليل المصالح والمخاطر المشتركة التي تهدد أمن دول المنطقة عن:

- أهمية وضع سياسات للأمن القومي
- أهمية التناغم بين الأمن الوطني والأمن الإنساني
- تنفيذ سياسة الأمن القومي يتطلب وجود بيئة سلمية ومستقرة تحترم فيها حقوق الإنسان وتعزز الديمقراطية والتنمية
- صياغة وتنفيذ سياسة الأمن القومي يتطلب نهجا تشاركي يركز على التشاور والتوفيق وبناء الثقة
- الحاجة إلى التعامل مع صنع سياسات الأمن القومي وتنفيذها من منظور إقليمي يعكس الترابط والتكامل بين دول المنطقة والبناء على المحاور المتعددة من التعاون الإقليمي القائم

التوقيت	اليوم الأول
٠٩:٠٠-٠٨:٣٠	الاستقبال والتسجيل
٠٩:٤٥-٠٩:٠٠	الإفتتاح
	<p>الجلسة الافتتاحية</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية • بدرو زواهلن، الوزير ورئيس قسم الأمن الدولي بوزارة الخارجية السويسرية • أرنولد لويتهولد، رئيس قسم أفريقيا والشرق الأوسط بمركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة <p>بجنيف</p>
١١:٠٠-٠٩:٤٥	<p>الجلسة الأولى: لماذا تطور سياسة الأمن القومي؟</p> <p>ملخص</p> <p>تقدم هذه الجلسة مفهوم سياسة الأمن القومي، وحجج تطوير مثل هذه السياسة وكذلك علاقتها بالأمن الإنساني.</p> <p>أسئلة رئيسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ما هي سياسة الأمن القومي؟ • ما الذي يمثل تهديدا للأمن القومي؟ • لماذا تطور سياسة الأمن القومي؟ • كيف تطور سياسة الأمن القومي؟ • هل يمكننا تعزيز الأمن الإنساني بتطوير سياسة الأمن القومي؟ • ما هو المهم في تنفيذ مثل هذه السياسة؟ <p>رئيس الجلسة</p> <ul style="list-style-type: none"> • أرنولد لويتهولد - مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة بجنيف <p>المتحدثون</p> <ul style="list-style-type: none"> • الكولونيل هيرمان بامبارا - بوركينافاسو • الكولونيل بيرام ديوب - السنغال • محمد محمود ولد محمدو - موريتانيا • زيني مولاي - مالي • عقيد احمد بولاهباش، المغرب (القوات المعاونة) <p>أسئلة ونقاش</p>
١١:٢٠-١١:٠٠	استراحة
١٣:٠٠-١١:٢٠	<p>الجلسة الثانية: تحديد المصالح الأمنية المشتركة والتعرف على التهديدات التي تواجه الأمن القومي؟</p> <p>ملخص</p> <p>تقدم هذه الجلسة المصالح التي يجب حمايتها في مختلف الدول وتقارن بينها، وتبين كذلك التهديدات التي تواجه الأمن القومي.</p> <p>أسئلة رئيسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ما هي المصالح التي يجب حمايتها في مختلف الدول؟ كيف نحددها؟ • كيف نتأكد من أن المصالح المختلفة لكل مجتمع يتم أخذها في الاعتبار؟ • كيف نوفق بين مصالح مختلف المجموعات / الأطراف؟ • ما هي التهديدات في مختلف الدول؟ كيف نتحقق منها؟ <p>رئيس الجلسة</p> <ul style="list-style-type: none"> • بدرو زواهلن - سويسرا <p>المتحدثون</p> <ul style="list-style-type: none"> • مصطفى خياتي - الجزائر • محمد محمود ولد محمدو - موريتانيا • مفتش الشرطة محمدو نياكاتية - مالي • عبد الله سآف - المغرب <p>أسئلة ونقاش</p>

الغداء	١٤:٣٠-١٣:٠٠
<p align="center">الجلسة الثالثة: تبني إجراءات لحماية المصالح الأمنية ومواجهة التهديدات</p> <p align="right">ملخص</p> <p>تقدم هذه الجلسة السياسات المطلوب تطويرها لتحقيق سياسة الأمن القومي وكذلك أدوات التنفيذ.</p> <p align="right">أسئلة رئيسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ما هي السياسات المطلوب تطويرها لمواجهة التهديدات؟ • كيف نقوم بتطوير سياسات متناسبة مع المصالح والتهديدات؟ • ما هي الأدوات اللازمة لتنفيذ هذه السياسات؟ • كيف نحول السياسات إلى أدوات تنفيذ؟ <p align="right">رئيس الجلسة</p> <ul style="list-style-type: none"> • زيني مولاي - مالي <p align="right">المتحدثون</p> <ul style="list-style-type: none"> • أحمد يورا هاي - موريتانيا • الكولونيل ميسا نيانج - السنغال • هشام ملاتي - المغرب • مصطفى حلمي - المغرب <p align="right">أسئلة ونقاش</p>	١٥:٣٠-١٤:٣٠
استراحة	١٥:٤٥-١٥:٣٠
<p align="center">الجلسة الرابعة: العمليات المطلوبة لتطوير سياسة الأمن القومي؟</p> <p align="right">ملخص</p> <p>تقدم هذه الجلسة العمليات المطلوبة لتطوير سياسة أمن قومي.</p> <p align="right">أسئلة رئيسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • من الذي سيكون عليه بدء وإدارة العملية؟ • ما هي مراحل عملية تطوير سياسة الأمن القومي؟ • من الذي يجب إشراكه في تطوير سياسة الأمن القومي؟ • كيف نضمن إشراك الأطراف المعنية؟ • ما هي المراحل الحاسمة في عمليات تطوير سياسة الأمن القومي؟ <p align="right">رئيس الجلسة</p> <ul style="list-style-type: none"> • على سيدجاري - المغرب <p align="right">المتحدثون</p> <ul style="list-style-type: none"> • مفتش الشرطة محمّدو نياكاتية - مالي • كولونيل ماجور: بنجرينو ما زاجرية - بوركينافاسو <p align="right">أسئلة ونقاش</p>	١٦:٤٥-١٥:٤٥
خلاصات ونهاية اليوم الأول	١٧:٠٠-١٦:٤٥

التوقيت	اليوم الثاني
٠٩:٠٠ – ٨:٤٥	استقبال
١٠:٣٠ – ٠٩:٠٠	<p>الجلسة الخامسة: ضمان تنفيذ ومتابعة سياسة الأمن القومي</p> <p>ملخص</p> <p>تبين هذه الجلسة كيف تضمن تنفيذ سياسة الأمن القومي، وكذلك كيف تضمن متابعة هذه التنفيذ.</p> <p>أسئلة رئيسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • من هو المسئول عن تنفيذ سياسة الأمن القومي؟ • كيف يتم إشراك الأطراف الأخرى؟ • من الذي يتحكم في التنفيذ؟ • ما هي الموارد والعقبات المتوقعة عند التنفيذ؟ • كيف يتم تقييم التنفيذ؟ <p>رئيس الجلسة</p> <ul style="list-style-type: none"> • محمد اوجار – المغرب <p>المتحدثون</p> <ul style="list-style-type: none"> • الكولونيل هيرمان بامبارا – بوركينا فاسو • كامل فيلالي – الجزائر • زيني مولاي – مالي <p>أسئلة ونقاش</p>
١٠:٣٠ – ١٠:٥٠	استراحة
١٢:٢٠ – ١٠:٥٠	<p>الجلسة السادسة: البعد الإقليمي للأمن القومي</p> <p>ملخص</p> <p>تقيّم هذه الجلسة نقاط التعاون المتعلقة بالأمن بين الدول. تتناول الجلسة البعد الإقليمي / الدولي للأمن القومي.</p> <p>أسئلة رئيسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • هل توجد هناك مصالح و/أو تهديدات مشتركة؟ • التطوير الإيجابي أو السلبي للوضع الأمني في دولة ما، ما هو التأثير ذلك التطوير على الوضع الأمني للدول المجاورة. • كيف ندرج التطويرات التي تجري في الدول الأخرى في سياسة الأمن القومي الخاصة بها؟ <p>رئيس الجلسة</p> <ul style="list-style-type: none"> • زيني مولاي – مالي <p>المتحدثون</p> <ul style="list-style-type: none"> • مصطفى خياتي – الجزائر • محمد محمود ولد محمدو – موريتانيا • مفتش عام الشرطة محمدو نياكاتية – مالي • الكولونيل ميسا نيانج – السنغال • كولونيل ماجور: بنجرينو ما زاجرية – بوركينا فاسو <p>أسئلة ونقاش</p>

الغداء	١٤:٢٠-١٤:٠٠
<p>الجلسة السابعة: الآليات والحلول الإقليمية لتعزيز الأمن القومي</p> <p>ملخص</p> <p>تقيّم هذه الجلسة أهمية البعد الإقليمي وتبين كيف يمكن إدراج هذا البعد في تطوير سياسة الأمن القومي.</p> <p>أسئلة رئيسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إلى أي مدى يلعب البعد الإقليمي دوراً فاعلاً : تهديدات، مصالح، تعاون؟ • هل هناك مصلحة يجب التعاون فيها بشكل دقيق أو أساسي؟ • في أي إطار، ومن خلال أي وسائل يمكن عمل مثل هذا التعاون؟ • ما نوع التهديدات التي يجب مجابتهها على المستوى القومي وأي نوع على المستوى الإقليمي؟ <p>رئيس الجلسة</p> <ul style="list-style-type: none"> • محمد محمود ولد محمّدو - موريتانيا <p>المتحدثون</p> <ul style="list-style-type: none"> • الكولونيل بيرام ديوب - السنغال • كامل فيلالي - الجزائر • أحمد يورا هاي - موريتانيا • مفتش عام الشرطة محمّدو نياكاتية - مالي • كولونيل ماجور: بنجرينو ما زاجر - بوركينا فاسو <p>أسئلة ونقاش</p>	١٥:٣٠-١٥:٠٠
استراحة	١٥:٥٠-١٥:٣٠
<p>الجلسة الثامنة: الجلسة الختامية</p> <p>ملخص</p> <p>تلخص هذه الجلسة النقاط الأكثر أهمية في المؤتمر، كما تقوم بأخذ خلاصات، وتجييب على الأسئلة التي ما تزال مفتوحة. إنها كذلك ستكون فرصة لمناقشة توابع محتملة يتم الاتفاق عليها.</p> <p>رئيس الجلسة</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحبيب بلكوش - مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية • أرنولد لويتهولد - مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة 	١٦:٥٠-١٥:٥٠

قائمة المتحدثين ورؤساء الجلسات

محمد اوجار	وزير حقوق الإنسان السابق ورئيس مركز الشروق للإعلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. المغرب
هرمان بامبرا	عقيد، مساعد رئيس الأركان، الدرك الوطني، اوجادوجو، بوركينافاسو
احمد بولاهباش	من كبار الضباط في وزارة الداخلية (القوات المعاونة)، المغرب طالب دكتوراة في مركز دراسات وأبحاث الشرطة في مدينة تولوز، فرنسا
بيرام ديوب	عقيد، مدير المعهد الإفريقي للتحويل من قطاع الأمن، داكار، السنغال
كامل فيلاللي	نائب رئيس اللجنة الدولية لحقوق الطفل، مدينة الجزائر، الجزائر
احمد يورا هاي	أستاذ العلوم الاقتصادية، الجامعة / المدرسة الوطنية لإدارة الصحافة والقضاء، نواكشوط، موريتانيا
مصطفى حلمي	المدير المكلف بالعمل الاجتماعي والثقافي لصالح المعتقلين وإعادة إدماجهم الوفد العام لإدارة الإصلاحات. المغرب
مصطفى خياطي	رئيس مؤسسة FOREM، الجزائر العاصمة، الجزائر
ارنولد ليوتهود	مدير مساعد، رئيس فرقة العمليات في الشرق الأوسط وأفريقيا، مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، جنيف، سويسرا
هشام مولاتي	قاض في إدارة القضايا الجنائية والعموم. وزارة العدل. المغرب
محمد محمود اولد محمودو	وزير الشؤون الخارجية والتعاون السابق في موريتانيا، أستاذ في معهد الدراسات العليا الدولية والتنمية، جنيف، سويسرا
زيني مولاي	دكتور، المنسق الوطني لبرنامج الحكومة المتشاركة للأمن والسلام، باماكو، مالي
محمود نياكاتي	مفتش عام في الشرطة، المدير الوطني لبرنامج الحكومة المتشاركة للأمن والسلام، باماكو، مالي
مايسة نيانج	عقيد، مدير الرقابة والدراسات والتشريع، وزارة القوات المسلحة، داكار، السنغال
ماركوس اورجيس	مستشار عسكري، فرقة العمليات في الشرق الأوسط وأفريقيا، مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، جنيف، سويسرا
عبد الله سآف	وزير التعليم السابق، أستاذ في جامعة محمد الخامس، رئيس مركز الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية، المغرب
على سدجاري	أستاذ بجامعة محمد الخامس، حاصل على الأستاذية من اليونسكو في مجال حقوق الإنسان، ورئيس التجمع البحثي حول الفضاء والأراضي. المغرب
مارك-آلان ستريت	عقيد، الملحق العسكري المعتمد في الجزائر، في أسبانيا، في المغرب وفي تونس، سفارة سويسرا، مدريد
بنجرينوما زجر	كولونيل ماجور، نائب رئيس أركان حرب للعمليات العامة للجيش، اوجادوجو، بوركينافاسو
بيدرو زواهلن	وزير، رئيس قسم الأمن الدولي، القسم الفيدرالي للشؤون الأجنبية، برن، سويسرا

شروط عدم المسؤولية

تعد هذه الوثيقة مساهمة للمناقشات في مؤتمر " إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا " ، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية و مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف (ويقام هذا المؤتمر يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ في مدينة الرباط، المغرب).

وليس على منظمي المؤتمر مسؤولية فيما يخص المعلومات ووجهات النظر المقدمة في هذه الوثيقة. وليس بمقدر منظمي المؤتمر ضمان صحة أو صدق محتوى هذه الوثيقة.

الجزائر

ملامح عن الدولة

جمهورية	نمط الحكم
٣٤١٧٨١٨٨ نسمة (حسب تعداد يوليو ٢٠١٠)	السكان:
٢,٠٠٠٧١٠٠ دولار لكل نسمة (تقديرات عام ٢٠٠٩)	إجمالي الناتج المحلي:
٢٣٨١٧٤١ كيلومتر مربع	المساحة:
عرب - بربر ٩٩٪، أوروبيون > ١٪	الجماعات العرقية
مسلمون سنيون ٩٩٪ (الديانة الرسمية للدولة)، مسيحيون ويهود ١٪	الديانات
٠,٧٥٤ المرتبة ١٠٤ على ١٨٢ دولة (عام ٢٠٠٧)	مؤشر التنمية البشرية والمرتبة
١,١٥ - (٢٠٠٨) يشير سلم القياس أن الرقم ٢,٥ إلى ٢,٥، والرقم ٢,٥ هو أفضل درجة.	مؤشر الحكم: الاستقرار السياسي وغياب العنف

(المصدر: كتاب حقائق عن العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
البنك الدولي)



مقدمة :

وهكذا، بدأت مسيرة طموحة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في عهد نظام الرئيس هواري بومدين، وبصفة خاصة في مجالات التعليم (من أجل مكافحة نسبة الأمية المرتفعة بعد الاستقلال) والصحة والإسكان ونظم الري، الخ.

وترتكز الاستراتيجية المرتبطة بالأمن القومي للجمهورية الجزائرية على مبدأ حماية المواطنين وممتلكاتهم وحفظ الاستقلال والسيادة الوطنية والدفاع عن وحدة وسلامة أراضي الدولة. وبالإضافة لذلك، تنص الاستراتيجية على تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية وعدم الاعتداء على سيادة وحرية الأمم الأخرى عن طريق اللجوء للحرب.

ولقد زعزت القلاقل التي وقعت عام ١٩٩٠ دولة الجزائر. وتم الدفع بمبادرتين لإعادة السلام والاستقرار إلى البلاد. تم استبدال سياسة الأمن الشامل بقانون عن الوثام المدني الذي تم إقراره في استفتاء سبتمبر ١٩٩٩، وميثاق السلام والمصالحة الوطنية الذي تم إقراره أيضا بموجب استفتاء سبتمبر ٢٠٠٥، وهكذا وضع المئات من الإرهابيين أسلحتهم.

يعد الأمن القومي من اختصاص السلطة. يحدد الدستور أن المجلس العالي للأمن القومي، برئاسة رئيس الدولة، هو الذي يبدي رأيه في كل المسائل المتعلقة بالأمن القومي. وعلاوة على ذلك، يشارك المجلس العالي للأمن القومي في القرارات المتعلقة بإعلان حالة الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ. ولدى المجلس العالي للأمن القومي امتيازات أخرى، خاصة قبل إعلان الحرب. وبعد الاستقلال عام ١٩٦٢، جعلت الحكومة القائمة من الدفاع عن النظام السياسي المتوارث من حرب التحرير ومن الحدود وكذلك من السيادة الوطنية ركائز سياسة الدفاع القومي. وهذا ما يفسر الدور الأساسي الذي تلعبه القوات المسلحة. وبالنظر للاضطرابات التي وقعت في البلد إبان الفترة الاستعمارية وحرب التحرير، حرصت الدولة على أن تأخذ في الاعتبار وأن تجد تعويضات للتضحيات المريرة التي قدمها السكان بسبب وحشية النظام الاستعماري. ويفسر هذا بشكل كبير رغبة السلطات السياسية في مساعدة الطبقات الفقيرة التقليدية وبصفة خاصة الفلاحين من خلال سياسة تنموية

- يوجد حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب غلق المجال السياسي، مما يؤخر الانتقال الديمقراطي على بعض المستويات. وبرغم التقدم فإن الصحافة المحلية مازالت تتعرض للضغوط، على سبيل المثال هناك بعض القضايا المرفوعة على الصحفيين.

على المستوى الاجتماعي الاقتصادي:

- اقتصاد يرتكز بشكل أساسي على تصدير المحروقات، أي ما يمثل ٩٦٪ من إيرادات الدولة ويمتص جزء كبير من الميزانيات المخصصة للاستثمار. النقاش العام حول ما بعد البترول ليس قائما حتى وأن كانت العديد من شخصيات المجتمع المدني قد نبهت السلطات بالنتائج الضارة لمثل هذا الوضع على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.
- حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي: مستوى معيشة السكان يتدهور، خاصة بسبب المرتبات المنخفضة جدا ونسبة البطالة المرتفعة خاصة بين الشباب والخريجين بشكل خاص. تساهم نسبة البطالة المرتفعة في دفع الشباب نحو الهجرة غير الشرعية والمشاركة في الاقتصاد غير الرسمي للبلاد أو إدماج بعض الجماعات المسلحة المعارضة للدولة. ولقد ظهرت ظاهرة أخرى: الانتحار بين الشباب، والذي يمكن تفسيره بسبب عدم وجود فرص عمل. ومن الملائم أن نذكر هنا أيضا أن العامل السكاني يكتسب بعض الأهمية: بالإضافة إلى نسبة المواليد المنخفضة، فإن البلاد ستشهد خلال الثلاثة عقود القادمة بداية الشيخوخة في السكان. ضعف واضح للقطاع الخاص، مما يفسر، من بين عدة أمور أخرى، ضعف نسبة الاستثمار الخاص في الجزائر. وتتولى الدولة الاستثمار خاصة في مجال البنية التحتية.
- النظام الصحي في البلاد هو بالفعل منهار وسوق بعض أنواع الأدوية يشهد نقص دائم. تؤثر هذه العوامل في جودة الرعاية المقدمة في البلاد ويسوء الموقف فيما يخص علاج بعض الأمراض المستعصية. والدولة غير قادرة على توفير الرعاية الصحية العامة المناسبة. ليس بمقدور القطاع الخاص أن يعالج هذا الموقف فالعيادات الخاصة ليست في حال أحسن من العيادات الحكومية.
- النظام التعليمي، سواء في مرحلة التعليم الابتدائي أو الثانوي وأيضا في الجامعات يواجه أزمة ولم يعد يوفر الإعداد المناسب للتلاميذ والطلاب، وهم نخبة البلد في المستقبل. تتابع الإصلاحات لكن انخفاض المستوى مازال مستمرا، كمية (استيعاب أعداد الطلاب

وفي أيامنا الحالية، تجتهد السلطات لتشييد دولة القانون من أجل منع ظهور جماعات أصولية قادرة على زعزعة استقرار الدولة والمجتمع كما كان الحال في أعوام التسعينيات من القرن الماضي.

المصالح

تشمل المصالح القومية للجمهورية الجزائرية:

- تحسين الحكم على المستويات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تأصيل الديمقراطية وتدعيم دولة سيادة القانون.
- المنع والتقليل من الصراعات الداخلية، خاصة من خلال سياسة الوفاق الوطني وكذلك أيضا تنمية الحقوق الثقافية لشعب البربر.
- تدعيم الديمقراطية الدستورية من خلال انتخابات حرة وشفافة.
- الدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك تنمية وحماية حقوق المرأة.
- تنمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.
- حماية استقلال القضاء.
- مكافحة الفساد.
- التكامل الإقليمي.
- حماية البيئة ووقف التصحر وتدعيم التنمية المستدامة وبصفة خاصة الموارد المائية.
- تدعيم الاستثمار الوطني والأجنبي.

التحديات

تواجه الجزائر العديد من المخاطر (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على المستويات القومية والإقليمية والدولية:

على المستوى السياسي:

- مازالت تحكم الجزائر حالة الطوارئ المعلنة منذ فبراير ١٩٩٢. ولهذا الوضع عواقب على الحياة السياسية الوطنية خاصة على مستوى نشاط أحزاب المعارضة.

في التعليم وعدد المدارس) يشغل أهمية عن جودة التعليم.

هذه التهديدات لها بالتأكيد تأثيرات إقليمية / دولية تزيد من تأثير البلاد.

• فيما يخص الأمن الاقتصادي، فإن الاعتماد على المحروقات يتضمن تبعية لتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولي. ويشكل هذا الاعتماد تعرض البنية لمخاطر وتهديد دائم للاقتصاد الجزائري. وتساهم دخول المحروقات بشكل مباشر في إبقاء وضع اقتصادي صعب، حيث أن السلطات في البلاد مطالبة بزيادة النفقات العامة. وبالإضافة لذلك، فبسبب عدم وجود سياسة زراعية فعالة، تستمر الدولة في استيراد المنتجات الزراعية مما قد يهدد الأمن الغذائي للبلاد.

• وجود نوع من عدم الثقة الدائم بين المغاربة ويضاف لها النزاع على الصحراء الغربية وآثارها على العلاقات بين الأقاليم. مما يمنع الاندماج المغربي الحقيقي هكذا هو اعتماد الاقتصاديات المحلية على الخارج وبصفة خاصة تجاه الاتحاد الأوروبي. وانعدام الثقة هذا بين الولايات المغربية ينطوي أيضا على سباق نحو التسلح على حساب التنمية الاقتصادية.

• عدم الاستقرار السياسي في منطقة الساحل المجاورة، وقيام جماعات إرهابية في المنطقة مستفيدة من عجز الولايات الساحلية على التحكم في أراضيها لها تأثير بل وجود أجنبي على حدود الجزائر، مما لا يخدم أمنها لا سيما وأن التهديد الإرهابي يحركه كل الفاعلين الموجودين المحليين والدوليين. تُعارض الجزائر تدخل القوى الأجنبية لكنها لا تصل لذلك بسبب ضعف الولايات المجاورة التي تخضع لتأثير القوة الاستعمارية القديمة وهي فرنسا.

• تسبب أيضا زيادة ظاهرة الهجرة الخفية في الصحراء الغربية مشاكل أمنية واجتماعية اقتصادية. ترصد الجزائر موارد هامة لمكافحة هذه الظاهرة بينما يمكن استخدام هذه الموارد في مشاريعها الاقتصادية. بدأ وجود المهاجرين الأفارقة يسبب بعض المشاكل الاجتماعية (العلاقات مع السكان المحليين والبطالة والتهريب، الخ) ويعرض البلد لضغوط خارجية من أجل مراقبة حدودها بشكل أفضل. العديد من المهاجرين غير الشرعيين من جنوب الصحراء الغربية ينتهي بهم المطاف إلى الإقامة في جنوب الجزائر ويعملون في كل أنواع التهريب بل وحتى البغاء.

• والتهديدات البيئية في الجزائر حقيقية خاصة التصحر. بالرغم من الموارد المعقولة التي تخصصها الدولة للحصول على المياه (بناء السدود الجديدة) لكن الموقف يظل صعبا ويتزايد استهلاك المياه وسقوط المطر غير منتظم.

السياسات العامة

• أصدرت الجزائر عام ٢٠٠٩ قانون الثروة التكميلية الذي يجبر المستثمرين الأجانب على إشراك شركاء جزائريين بما يزيد عن نسبة ٥١٪ وذلك من أجل حماية مصالحها القومية الاقتصادية. لا يبدو أن هذا الإجراء، الذي لاقى نقدا كبيرا، قد أقصى بعض الشركاء الاقتصاديين عن الاستثمار في الجزائر.

أدوات التنفيذ

• بالنظر لحجم ظاهرة الفساد، فقد وضعت السلطات قوانين بهدف مكافحة زيادة هذه الظاهرة، مما يمثل تهديدا حقيقيا على المصالح الوطنية. وهكذا فإن العديد من القضايا قد تم الفصل فيها في إطار تطبيق القانون رقم ٦-١ الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٠٦ والمتعلق بمنع ومكافحة الفساد. وقامت الجزائر عام ٢٠٠٦ بالتصديق على اتفاقيات دولية متعلقة بمنع ومكافحة الفساد، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الإفريقي بمنع ومكافحة الفساد.

• وأنشئت الجزائر أيضا الهيئة القومية لمنع ومكافحة الفساد التي ستعمل قريبا.

• وفي عام ٢٠٠٨، تم إقرار قانون يجرم " الخروج غير الشرعي من البلاد"، أو بعبارة أخرى الهجرة السرية. والخروج السري من البلد، خاصة عن طريق البحر، يعاقب عليه بعقوبة قد تصل إلى السجن لمدة ستة أشهر.

• وفي عام ٢٠٠٩، تفاوضت الجزائر على شراء قطع بحرية من أجل مراقبة سواحلها بشكل أفضل..

المصادر:

- دستور الجزائر لعام ١٩٩٦ والذي تمت مراجعته في نوفمبر ٢٠٠٨.
- تقرير عن تطبيق برنامج العمل الوطني فيما يخص الحكم.

شرط عدم المسؤولية

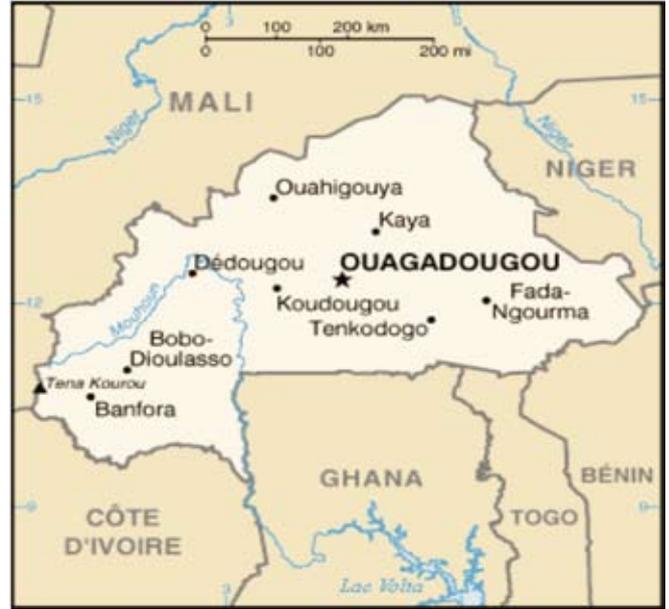
تعد هذه الوثيقة مساهمة للمناقشات في مؤتمر " إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا " ، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية و مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف (ويقام هذا المؤتمر يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ في مدينة الرباط، المغرب).

وليس على منظمي المؤتمر مسؤولية فيما يخص المعلومات ووجهات النظر المقدمة في هذه الوثيقة. وليس بمقدر منظمي المؤتمر ضمان صحة أو صدق محتوى هذه الوثيقة.

بوركينافاسو

ملايح عن الدولة

نمط الحكم	جمهورية برلمانية
السكان:	١٤,٠١٧,٢٦٢ نسمة (وفقا لتقديرات يوليو ٢٠١٠)
إجمالي الناتج المحلي:	١,٢٠٠ دولار أمريكي (وفقا لتقديرات ٢٠٠٩)
المساحة:	٧٦٤ ٢٧٠ كيلومتر مربع
الجماعات العرقية	المسي ٤٠٪، الجورونزي ٦٠٪ وأقليات أخرى (السنوفو، اللوبي، البوبو، المانديج، الفولاني)
الديانات	الإسلام ٣١٪، الروحانية ٤٧٪، المسيحية ٢١٪، وديانات أخرى ١٪ (وفقا للتعداد العام لسكان بوركينافاسو في عام ١٩٩٦)
مؤشر التنمية البشرية و المرتبة	٠,٣٨٩ و ترتيبها ١٧٧ من ١٨٢ دولة (٢٠٠٧)
مؤشر الحكم: الاستقرار السياسي وغياب العنف	٠,١١- (٢٠٠٨) يظهر الرقم حالة الحكم على مقياس يتراوح ما بين ٢,٥- إلى ٢,٥، ويعد ٢,٥ هو الرقم القياسي..



(المصدر: كتاب حقائق عن العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي)

مقدمة :

٢٠٠٣-٢٠٠٣، المؤرخ ١٤ مايو ٢٠٠٣، المتعلق بالأمن الداخلي. وتتماشى هذه الاستراتيجية مع سياسة الدفاع الخاصة ببوركينافاسو، المعتمدة في عام ٢٠٠٤، كما تتفق مع رؤية التنمية طويلة المدى في بوركينافاسو، مثلما تم تحديدها في إطار استراتيجية مكافحة الفقر المعتمد من قبل أهم الأطراف المؤثرة بالعمل القومي في عام ٢٠٠٠.

و قد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الداخلي وفقا لمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى هي التصديق الداخلي على الوثيقة. وتشمل هذه المرحلة جميع الأطراف المعنية بالأمن الداخلي وخاصة

في بيئة يسود فيها السلام والاستقرار وتثبيت لدعائم الديمقراطية التي لا تزال قائمة، وتميل بشكل كبير للتعبير عن رأي الجماعة ومراعاة الاحتياجات الأساسية لأفراد الشعب، حرصت بوركينافاسو خلال الأعوام الماضية على تحديد سياسات مرتبطة بالأمن القومي. ومن بين تلك السياسات، تعتبر الإستراتيجية الوطنية للأمن الداخلي هي الوثيقة المرجعية الخاصة بالسياسات العامة للأمن.

وينبع مصدر هذه الاستراتيجية، التي تم اعتمادها في عام ٢٠١٠، لتغطي الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠، من دستور بوركينافاسو، إذ تركز بشكل أساسي على القانون رقم

- تقوية أو اصر التعاون الإقليمي والعالمي؛
- حفظ وتنمية القيم الروحية والثقافية للجماعات العرقية؛
- تقوية أجهزة الأمن الوقائي والقمعي؛
- توفير الأمن التكنولوجي؛
- الأمن المتعلق بالسلطات والإدارات العامة.

التحديات

على الصعيد العالمي:

- الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية؛
- التغيرات المناخية المسببة للسيول، والجفاف، والحوادث التي تقع في الفصول شديدة الحرارة والتآكل، والتصحر، وإزالة الغابات، الخ.
- انتشار الأسلحة النارية؛
- انتشار الأوبئة والأمراض المستوطنة.

على الصعيد دون الإقليمي:

- انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير (٦٠٠ مليون سلاح يتم تداولها في العالم يصل منها ١٠٠ مليون إلى أفريقيا)؛
- الصراعات المسلحة التي ترفع مستوى انعدام الأمن من خلال تكثيف تجارة المخدرات والأسلحة النارية؛
- الجرائم العابرة للحدود، التي نشأت نتيجة للعولمة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- كراهية الأجانب؛
- انعدام الأمن البحري؛

على الصعيد الوطني:

- خروج معدلات النمو السكاني عن السيطرة؛
- تزايد نسبة النزوح إلى المدن؛
- ديناميات الاقتصاد
- التدخلات الأجنبية والمكائد التخريبية؛
- التهديدات الإرهابية: إذ يشكل الإرهاب أحد أخطر

الأطراف التابعة للوزارات المكلفة بالأمن، والدفاع، والبيئة، والاقتصاد، والمالية، وحماية حقوق الإنسان، والعدالة.

أما المرحلة الثانية فتمثل في التصديق الخارجي، والتي خضعت خلالها الوثيقة لبعض لتعديلات من قبل الأطراف الرئيسية الأخرى المشاركة في العمل القومي، وهم:

ممثلي الجمعية الوطنية، والباحثين وأساتذة الجامعات، وممثلي الإدارة العامة، وخبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالإضافة إلى عدد كبير من ممثلي المجتمع المدني، ومن بينهم الشخصيات البارزة ورجال الدين، والجمعيات العمومية التي تعمل على تحسين الأمن في مجتمعاتهم.

وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للأمن الداخلي لبوركينا فاسو دراسة تفصيلية للأمن لداخلي للبلاد والتي تعد في واقع الأمر نهجا نظريا. ويستنتج من هذا النهج أن خيار الأمن الداخلي متاح أمام بوركينا فاسو يتوسط أمرين. فمن ناحية، هناك مفهوم الأمن الذي يرتكز على سيادة الدولة والذي يكلف الدولة بمهمة ضمان الأمن ومن ناحية أخرى، هناك مفهوم الأمن الإنساني الذي يشجع النهوض بالأفراد. وتراعي صياغة مفهوم الأمن الذي اعتمده بوركينا فاسو الثروة الثقافية الهائلة، التي شكلتها الجماعات العرقية الستون في البلاد، من أجل مشاركة جماعية كبيرة وحقيقية.

المصالح

تتمثل المصالح الوطنية لبوركينا فاسو المتعلقة باستراتيجية الأمن القومي فيما يلي:

- تحقيق الأمن القومي من خلال حماية المواطنين والمواطنين داخل بوركينا فاسو وخارجها على حد سواء؛
- حماية الأشخاص والممتلكات؛
- تحقيق الأمن الاقتصادي؛
- الأمن الغذائي
- حماية البيئة؛
- تحقيق عملية الانفتاح؛
- تنمية المنظومة الصحية من خلال تقوية الهياكل الأساسية والوسائل اللوجستية وإعداد العاملين الأكفاء؛

التشريعية والوثائق المرجعية. ونذكر فيما يلي بعض من هذه الوثائق، تبعا لتاريخ اعتمادها، بالترتيب:

• **الدستور** الذي تم اعتماده وفقا لاستفتاء ٢ يونيو ١٩٩١ والذي تمت مراجعته خلال الأعوام ٢٠٠٠، ١٩٩٧، و٢٠٠٩. وتوضح الديباجة الركائز الأساسية لسيادة القانون التي تضمن ممارسة الحقوق الجماعية و الفردية، والحريات، والكرامة، والأمن، والرخاء، والعدالة.

• **الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر** الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٠. وقد تم إعداده عن طريق التشاور كما خضع لعدة قراءات؛

• **القانون رقم ٣٢-٢٠٠٣ بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٣** حول الأمن الداخلي. ويحدد النص الرئيسي الخاص بالاستراتيجية الداخلية لبوركينافاسو المبادئ العامة إلى جانب مسألة الأمن الداخلي. ووفقا للمادة ٢ من هذا القانون، فإن الأمن الداخلي، الذي يعد من اختصاص الدفاع المدني، يهدف إلى تأمين الحماية الدائمة للأشخاص والممتلكات في جميع أرجاء الأراضي الوطنية، والسهر على أمن المؤسسات والدولة، واحترام القانون، وحفظ السلام والنظام العام؛

• **سياسة الدفاع الخاصة ببوركينافاسو المعتمدة** وفقا لمرسوم رقم 146-2004/PRES/PM/DEF بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠٠٤. ومن خلال هذه السياسة الخاصة بالدفاع، يتم أيضا تناول مسألة الأمن الداخلي، خاصة في الجانب الخاص بالدفاع المدني، إذ تهدف إلى تأمين الحماية للمواطنين والممتلكات، والحفاظ على النظام العام، وحماية استمرارية العمل الحكومي؛

• **البرنامج الخمسي للحكومة (٢٠٠٦-٢٠١٠)** لرئيس بوركينافاسو " التقدم المستمر من أجل مجتمع أمل " والذي يقوم بصياغة التوجهات الخاصة بأمن الممتلكات والأشخاص في بوركينافاسو خلال الفترة المرجعية. كما يدعو إلى دولة قوية من خلال قوانينها وجهاز الشرطة الخاص بها ونظام العدالة بها، من أجل الحفاظ على الأمن والسلام والرخاء في السياق العالمي. ومن هذا المنظور، وفيما يتعلق بالسياسة الأمنية، يشير هذا البرنامج إلى الخطوط العريضة الخاصة بتحسين الغطاء الأمني، وبناء القدرات التنفيذية الخاصة بالقوات المسلحة والدفاع وإشراك المواطنين في إدارة الأمن.

التحديات التي تواجه السلام، والأمن، والتنمية. وقد يستفيد من العوامل المدرجة في النقاط الثلاثة التالية:

• مسامية الحدود البرية التي تتيح التسلل عبر الأراضي، إلى جانب تجارة الأسلحة التي تزايدت في المناطق دون الإقليمية مع ظهور أزمات في بعض الدول؛

• ازدياد اللصوصية بشكل كبير، متمثلا في الهجمات المسلحة، التي من شأنها أن تهيب الظروف لأنشطة الجماعات الإرهابية؛

• البطالة والفقر اللذان قد يدفعان الطبقات الأكثر ضعفا إلى الاستجابة لأفكار وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية، فضلا عن الاتجار بالبشر؛

• غسيل الأموال

• التجارة غير المشروعة وتعاطي المخدرات؛

• انعدام الأمن في المدن؛

• انعدام الأمن على الطرق؛

• النزاعات داخل الجماعات وبينها البعض؛

• الفساد؛

• غياب الانتماء للوطن؛

• تدهور البيئة الناتج عن التدخل البشري؛

• الجرائم الالكترونية والتأثير السلبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المجتمع؛

• تداول المنتجات سيئة الجودة؛

• جرائم التحرش (الاغتصاب، العنف الجنسي، البغاء، سفاح المحارم، المواد الإباحية، الاعتداء الجنسي على الأطفال، المثلية الجنسية، نشر المواد والأغراض والصور المنافية للأداب، الخ)

السياسات العامة

إذا صح القول بأن حكام بوركينافاسو، في جميع الأزمنة، قد أخذوا في اعتبارهم المشاغل المتعلقة بأمن الأفراد والممتلكات والمؤسسات، سيكون من الضروري الاعتراف بأن الأعوام الأخيرة قد شهدت إعداد ونشر النصوص التي تنظم الأمن القومي في بوركينافاسو والتي تشكلت منها السياسات العامة.

لذلك، ومن أجل إبراز التزام الدولة بتأمين الظروف الملائمة من أجل النهوض بالمواطنين، فقد تم اعتماد عدد من النصوص

- خطة عمل تتعلق بأعمال الشرطة المحلية والتي سيكون هدفها الحث على المشاركة بشكل أفضل في إدارة المشاكل المتعلقة بالأمن، بعد إعادة تحديد مفهومها ومراجعة النهج الخاص بها؛
- خطة عمل لمكافحة المخدرات، والتي يتمثل هدفها في القضاء على انتشار تجارة المخدرات وتعاطيها؛
- قانون المالية، والذي يعد أداة أساسية في تخطيط الميزانية لمجمل النفقات المتعلقة بتنفيذ خطط العمل.

ملحوظات إضافية:

تمثل التحديات والتهديدات التي يواجهها العالم، الشاغل الأكبر لبوركينافاسو مثلما تشغل الدول الأخرى.

وباختيار المحاور الاستراتيجية التي يتعين اعتبارها من ركائز الاستراتيجية الوطنية للأمن الداخلي، سوف تلتزم بوركينافاسو بخلق بيئة آمنة وملائمة للتنمية. ومن المفترض أن تكون عملية تنفيذ هذه السياسة الجديدة للأمن الداخلي هي الضمان لنجاح الحلول المطروحة لمشكلات الأمن العام. غير أن عملية النهوض بسكان بوركينافاسو تظل متأثرة بالنهوض بسكان دول الجوار والشعوب الأخرى. ومن هذا المنطلق، سيكون النهج الذي يتم تنفيذه على المستويين دون الإقليمي والعالمي، نهجا واعدا.

و يتعين مساندة هذا النهج، ليس على المستوى الميداني فحسب، من خلال التدابير المشتركة، خاصة على مستوى مناطق الحدود، بل وأيضا من خلال سياسات مشتركة وأفكار موجهة على ضوء الندوة الحالية.

المصادر:

- الوثيقة الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للأمن الداخلي ٢٠١٠-٢٠١١ ببوركينافاسو وفقا للمرسوم رقم PRES/PM/SECU/2010-335 بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٠.

• وثيقة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالنوع المعتمدة وفقا لمرسوم رقم PRES/PM//2009-672 MEF بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٠٩.

• وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتشجيع ثقافة التسامح والسلام المعتمدة وفقا لمرسوم رقم PRES/PM/MPDH/2008-899 بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨؛

كما تجدر الإشارة أيضا إلى وثيقة "التقارب من خلال المزاح" وهي عادة قديمة الأزل في المجتمعات المختلفة في بوركينافاسو، والتي تقضي ببناء علاقات التواصل القائمة على الدعابة، والغرض منها هو إيجاد التقارب والتسامح والوفاق بين المجتمعات. وقد وطدت هذه العادة العلاقات بين المجتمعات بشكل جيد، كما أتاحت الفرصة لإيجاد الحلول لبعض المنازعات بين الأفراد وإزالة الأحقاد والتهديدات.

أدوات تنفيذ السياسات العامة

في سياق عالمي، ودون إقليمي و وطني، يتميز بوجود تهديدات متنوعة، تم تحديد المحاور التالية، من أجل تحقيق الأمن الداخلي في بوركينافاسو:

- بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية والتنفيذية لقوات الأمن الداخلي؛
- تعزيز دور الاستخبارات؛
- تعزيز الاتصالات التي من شأنها الوصول إلى أكبر مشاركة جماعية لإرساء مناخ أمني؛
- بناء الجهاز الوقائي والقمعي؛
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي؛
- حماية الهياكل الأساسية العامة؛
- التشغيل الجيد للمنظومة الحكومية.

و بعد تحديد المحاور الاستراتيجية سيتم ترجمتها عمليا من خلال إعداد خطط العمل كالتالي :

- خطة عمل لمكافحة اللصوصية والتي تهدف بوجه عام إلى محاربة هذا الوباء في جميع أنحاء الأراضي الوطنية؛
- خطة عمل لمكافحة انعدام الأمن المدني والتي تهدف إلى إرساء الشعور بالطمأنينة والأمن في جميع المدن الكبيرة؛

شرط عدم المسؤولية

تعد هذه الوثيقة مساهمة للمناقشات في مؤتمر " إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا " ، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية و مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف (ويقيم هذا المؤتمر يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ في مدينة الرباط، المغرب).

وليس على منظمي المؤتمر مسؤولية فيما يخص المعلومات ووجهات النظر المقدمة في هذه الوثيقة. وليس بمقدر منظمي المؤتمر ضمان صحة أو صدق محتوى هذه الوثيقة.

مالي

ملمح عن الدولة

نمط الحكم	جمهورية
السكان:	١٤٥١٧١٧٦ نسمة (وفقا لتقديرات يوليو ٢٠١٠)
إجمالي الناتج المحلي:	١٢٠٠ دولار أمريكي (وفقا لتقديرات ٢٠٠٩)
المساحة:	١٢٤١٢٣٨ كيلومتر مربع
الجماعات العرقية	٥٠٪ ماندو (بامبرا، مالينك، سونينكي)، ١٧٪ فولاني، ١٢٪ فولتا، ٦٪ سونجهي، ١٠٪ طوارق ومغاربة، ٥٪ آخرون.
الديانات	٩٠٪ مسلمون، ٩٪ معتقدات تقليدية، ١٪ مسيحيون
مؤشر التنمية البشرية و المرتبة	٠,٣٧١ المرتبة ١٧٨ على ١٨٢ دولة (عام ٢٠٠٧)
مؤشر الحكم: الاستقرار السياسي وغياب العنف	٠,٢١ - (عام ٢٠٠٨) يشير سلم القياس لحالة الحكم على سلم قياس من -٢,٥ إلى ٢,٥، والرقم ٢,٥ هو أفضل درجة.

(المصدر: كتاب حقائق عن العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي)

مقدمة:

الحكومة مع خطة عمل وأداة التطبيق الخاصة به. برنامج دعم الحكم المتشارك للأمن والسلام.

وبما أن الأمن هو مسألة تخص عدة قطاعات، فإن سياستنا العامة للأمن تأخذ في اعتبارها السياسات العامة التالية التي ترتبط بها في إطار تشجيع الأمن الإنساني:

- الاستراتيجية القومية لمكافحة الفقر؛
- الاستراتيجية القومية للأمن الغذائي؛
- السياسة القومية لحماية البيئة؛
- الاستراتيجية القومية للمساواة بين الجنسين؛
- السياسة القومية لمكافحة الماريا؛
- الاستراتيجية القومية لمكافحة الفساد والانحراف المالي.

وهذه القائمة ليست حصرية.



أقرت حكومة جمهورية مالي يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠ وثيقة إطارية لسياسة الأمن القومي والداخلي ولحماية المدنيين.

تجمع السياسة القومية للأمن الداخلي وحماية المدنيين بين أمن الدولة وأمن الأفراد، فالاهتمامين لا ينفصلان. وتم إعداد هذه السياسة بعد مسيرة طويلة من المشاورات الوطنية تحت اسم الدول العامة للأمن والسلام التي عقدت في شهر نوفمبر ٢٠٠٥ واشتركت فيها كل طوائف الأمة. الإدارات العامة، البلديات، المجتمع المدني، القطاع الخاص، شركاء التنمية.

والمحور الأساسي لهذه السياسة هو ضرورة الجمع بين السلام وأمن الدولة من جهة والأمن البشري والحقوق الإنسانية والتنمية البشرية من جهة أخرى، ومنها ظهر مبدأ الأمن ذو الوجه الإنساني.

تم إعداد السياسة القومية للأمن الداخلي بمعرفة وزارة الأمن الداخلي وحماية المدنيين حسب منهج مشاركة أقرته

كان يمضي في الأمر بمبادرته الشخصية وحسب رؤية في ذلك الوقت. وفي النهاية، تتيح سياسة الأمن القومي الخلوص إلى خيارات استراتيجية بين الأولويات لتجنب الارتجال وتبديد الجهود. وتؤدي هذه الخيارات إلى تركيز الجهود على الأمر الهام. وفيما يخص مالي، فإن تفعيل هذه الخيارات يركز على مكونين أساسيين:

- تحديد المحاور الاستراتيجية التي تساند سياسة الأمن القومي على أساس التهديدات؛
- الانضمام مع السياسات العامة الأخرى للمساعدة على إدارة المشاكل القومية الأولية التي لها تأثير على الأمن.

يمثل هذا فائدة المعالجة الشاملة والكلية للتحديات التي تواجه الأمة. هذا المذهب يتم تطبيقه بواسطة برنامج الحكم المتشارك للأمن الذي يعمل بالاشتراك مع مؤسسات حكومية وغير حكومية في مجالات متنوعة مثل الثقافة والسلام، النوع، حقوق الإنسان، الأسلحة الخفيفة، شرطة البلديات، والصراعات الداخلية بين السكان.

وبما أن الجريمة عبر الحدود أصبحت متزايدة، فإن التعاون دون الإقليمي والدولي يظل الركيزة الأساسية لمكافحتها.

التهديدات

تواجه مالي حاليا ثلاثة فئات من التهديدات على مستوى الأمن القومي: تهديدات للأمن الداخلي والخارجي وتهديدات للتنمية البشرية.

وبسبب انخفاض النزاعات بين الدول، فإن التهديدات المرتبطة بالأمن الخارجي هي بشكل أساسي حوادث بين الجاليات التي تعيش على الحدود (صراعات مرتبطة بالأراضي الزراعية) لكنها مع ذلك قد تتحول إلى نزاعات بين الدول.

تهديدات الأمن الداخلي تخص:

- اعتداء على النظام العام الداخلي مرتبط بتفجر المظاهرات على الطريق العام، نتيجة تحول للديمقراطية غير مراقب بشكل كافٍ.
- تزايد جرائم العنف خاصة في المدارس؛
- التوترات الداخلية وبين الجاليات (صراعات مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، بالتقسيم الإداري في إطار إنشاء بلدات، صراعات على الزعامة، على المسجد، على الإمامة، الخ).

من أجل استيعاب السكان بشكل أفضل لسياسة الأمن الداخلي، تم إعداد استراتيجية اتصال وهي في طريقها لتقوم الحكومة بإقرارها.

في إطار توفير الأمن الإنساني لمواجهة التهديد المتزايد في شمالي البلاد، أقرت الحكومة في شهر يونيو ٢٠١٠ سياسة قومية لمكافحة التهديد والإرهاب في شمالي مالي، ويدعم هذه السياسة البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في مناطق الشمال. وهذا البرنامج تحت وصاية رئيس الجمهورية.

المصالح

يمثل الأمن القومي بلا شك مزايا بشرط أن يكون متجانس ومتوافق مع التهديدات وبطريقة عامة متوافق مع الرهانات والتحديات التي تعترض السيادة الوطنية. الأمن القومي هو قبل كل شيء مال مشترك يجب صونه والعناية به.

استراتيجية الأمن القومي في مالي هي قبل كل شيء شفافة ومتوافقة مع البيئة القومية والدولية. وهي تسهل التجانس والتضامن الوطني في مواجهة التهديدات المشتركة (الأمن الجماعي المؤسس على مبدأ "الواحد للكل والكل للواحد"؛ وهي تحفز القبول القومي لأهداف يجب الوصول إليها وأعمال يجب القيام بها. وتضطلع الدولة بالمسئولية الأولية فيما يخص التوجيه والتشجيع والمتابعة، لكنها لا يمكن أن تقوم بذلك بفاعلية إلا إذا كان هناك تقاسم واضح للمسئوليات بين مختلف القائمين على الأمن وتكامل الأعمال. ولكي ينضم السكان لهذه السياسة فلا بد أن يكونوا على قناعة بأساسها السليم؛ ولكي يمكن إقناعهم، فلا بد من إعلامهم وتوعيتهم بالرهانات والتحديات والمخاطر والمعرفة التي سيخوضونها، مما يظهر أهمية وجود خطة إعلام جيدة.

وبسبب سمة تعدد المجالات وتعدد الأبعاد لمسائل بقاء سكان فقراء على قيد الحياة يجب أن يواجهوا (التعليم، الصحة، البيئة، مكافحة الفقر المدقع، العمل، الإسكان، الخ)، فإن مالي لا تستطيع أن تكتفي بحل مشاكل العنف فقط طالما أن سكانها لم يتحرروا من انشغالهم باحتياجاتهم الحياتية الأساسية. وهذه الضرورة بأن نأخذ في الاعتبار لمسائل بقاء السكان على قيد الحياة مرتبطة أيضا باتساع أراضي مالي وبالعدد المرتفع لحدودها (مع سبع دول) وضعف مؤشر التنمية البشرية الخاص بها، ضمان حياة كريمة وتشجيع حقوق الإنسان يكملان ترسانة مسؤوليات الدولة.

منذ الاستقلال لم يتم تحديد أي توجه واضح ولا أية استراتيجية لمنع وإدارة انعدام الأمن. فكل كل شخص فاعل

• ازدياد عدم التسامح الديني؛

• انتشار المجموعات السياسية الصغيرة المسلحة خاصة في المناطق الصحراوية في شمالي البلاد. يدعم هذا التهديد والتهديد السابق انتشار الأسلحة الخفيفة محلية الصنع أو المستخدمة في الحروب (الآتية من بؤر الصراعات).

• نقل المخدرات والكحوليات والسجائر والأسلحة النارية؛

• الزيادة الكبيرة في انعدام الأمن على الطرق..

وعلى مستوى التنمية البشرية، تتلخص التهديدات في أن أهداف الألفية من أجل التنمية لن تتحقق بالتأكد في مطلع عام ٢٠١٥. والمشاكل القائمة هي:

• الفقر العام وأحوال الحياة الصعبة خاصة في الريف؛

• ضعف استقلالية المرأة ولا سيما في هيئات اتخاذ القرار؛

• نسبة الوفيات بين الأمهات والأطفال حديثي الولادة؛

• الملاريا والسل؛

• التدهور المقلق للبيئة بسبب أنشطة الإنسان (القطع الجائر للغابات، النفايات المتخلفة عن استغلال المناجم)؛

• الفساد العام مع ما يلزمه من ظلم اجتماعي وتقليل جوهري لموارد الدولة.

ومختلف هذ التهديدات مرتبطة بعضها ببعض، لهذا لا بد من معالجتها بطريقة شاملة.

السياسات العامة

تنتج السياسات العامة التي تقوم بها مالي من رؤيتها للتنمية على المدى البعيد. توضح هذه الرؤية الدراسة القومية " توقعات مالي ٢٠٢٥ "، التي تظهر ضرورة إدراج إدارة التنمية في إطار بعيد المدى وتوفير شروط تنمية مجتمع تقدم وتضامن وسلام للأجيال القادمة. تترجم هذه الرؤية المتفق عليها والاختيارية آمال شعب مالي وحرصهم على الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وحكم أفضل.

تقود هذه الدراسة إلى تصور استراتيجية قومية لمكافحة الفقر من أجل تسريع الوصول لأهداف الألفية من أجل التنمية مطلع عام ٢٠٢٥.

ومن أجل الوصول لذلك، تم إعداد:

• إطار استراتيجي للنمو وتقليل الفقر؛

• السياسة القومية للتطهير؛

• سياسة الغابات القومية؛

• الاستراتيجية القومية للإسكان؛

• السياسة القومية للإعداد المهني؛

• السياسة القومية للمساواة بين الجنسين؛

• خطة العمل القومي لفاعلية المساعدة؛

• خطة العمل للاستراتيجية المشتركة للمساعدة؛ (إعلان باريس حول فاعلية المساعدة في التنمية)؛

• برنامج الاستثمار في قطاع التعليم؛

• برنامج الحكم المتشارك؛

• الاستراتيجية القومية للأمن الغذائي؛

• البرنامج العشري لتطوير التعليم؛

• البرنامج العشري لتطوير القطاع الصحي والاجتماعي؛

• البرنامج العشري لتطوير قطاع العدالة؛

• برنامج التنمية المؤسسية..

أدوات تطبيق السياسات العامة

كل هذه السياسات العامة تعد أساس لبرامج تطبيق أو لخطط عمل. وخطط العمل هذه هي كل ثلاث سنوات، أو خمس سنوات أو عشر سنوات مع أهداف محددة ونتائج متوقعة وأجندة أنشطة ومؤشرات للمتابعة وللتنفيذ وتحديد لمسؤوليات مختلف القائمين عليها. وتشمل كل خطة أو برنامج عمل التكلفة، التي تتحملها غالبا الموارد القومية والجماعات المحلية وشركاء التنمية. وتتولى خلايا تخطيط وإحصاء على مستوى كل وزارة التخطيط ومتابعة المشروعات والبرامج. وخلية الوزارة المختصة بالأمن تعمل على متابعة خطة أعمال تطبيق سياسة الأمن القومي المتعلقة ببرامج الحكم المتشارك للأمن والسلام، على أساس برمجة كل ثلاث سنوات محددة في إطار النفقات على المدى المتوسط.

المصادر:

أ) على المستوى القومي:

- مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لرئيس الجمهورية؛
- إعلان السياسة العامة لرئيس الوزراء ورئيس الحكومة؛
- توصيات الدولة العامة للأمن والسلام؛
- أعمال المنتدى الأول للمجتمع المدني عن حكم الأمن؛
- أدوار المجتمع المدني والشركات في حل الصراع في الشمال: دروس من التجربة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩)؛
- الحكم الديمقراطي للأمن: تحدي التنمية المستدامة (دكتور زيني مولاي)؛
- الميثاق الوطني بين حكومة مالي والحركات والجبهات الموحدة لصحراء أزواد (١١ أبريل ١٩٩٢)؛
- الكتاب الأبيض حول مشكلة الشمال -
- مالي (الأمانة العامة للحكومة، ١٩٩٤)؛
- مدونة قواعد السلوك للقوات المسلحة والأمن (وزارة الدفاع وقدامى المحاربين، ١٩٩٧)؛
- خطة عمل من أجل تدعيم مسيرة السلام في مناطق الشمال (وزارة الاقتصاد والمالية، ١٩٩٤)؛
- خطة العمل الحكومية لمكافحة الفساد.

ب) على المستوى الدولي:

- ميثاق الأمم المتحدة؛
- آليات الأمم المتحدة لقمع الإرهاب؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- أدوات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات؛
- ميثاق الاتحاد الإفريقي؛
- مجلس السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي؛
- ميثاق المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات وحفظ السلام والأمن في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

شرط عدم المسؤولية

تعد هذه الوثيقة مساهمة للمناقشات في مؤتمر " إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا " ، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية و مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف (ويقيم هذا المؤتمر يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ في مدينة الرباط، المغرب).

وليس على منظمي المؤتمر مسؤولية فيما يخص المعلومات ووجهات النظر المقدمة في هذه الوثيقة. وليس بمقدر منظمي المؤتمر ضمان صحة أو صدق محتوى هذه الوثيقة.

موريتانيا

ملامح عن الدولة

نمط الحكم	جمهورية إسلامية
السكان:	٣,١٢٩,٤٨٦ نسمة (وفقا لتقديرات يوليو ٢٠١٠)
إجمالي الناتج المحلي:	٢,٠٠٠ دولار أمريكي (وفقا لتقديرات ٢٠٠٩)
المساحة:	١,٠٣٠ كيلومتر مربع
الجماعات العرقية	العرب - البربر ٣٠٪ الحرطين ٤٠٪ السود ٣٠٪
الديانات	الإسلام
مؤشر التنمية البشرية و المرتبة	٠,٥٢٠ المرتبة ١٥٤ من ١٨٢ دولة (٢٠٠٧)
مؤشر الحكم: الاستقرار السياسي وغياب العنف	٠,٩٣- (٢٠٠٨) يوضح الرقم حالة الحكم على الصعيد الواقع بين ٢,٥ و ٢,٥ علما بأن ٢,٥ هو الرقم المعياري

(المصدر: كتاب حقائق عن العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي)



مقدمة:

عبئاً على هذه السياسة، التوصل إلى رؤية متكاملة لإعداد المؤسسات المعنية بهذا الشأن.

يهدف تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالأمن القومي حالياً، والتي تتولى السلطة التنفيذية عملية لتنسيقها، إلى إعطاء الأولوية إلى حماية المجتمع وتوفير الأمن للدولة واستمرار التعاون الإيجابي مع شركاء موريتانيا الدوليين وجيرانها. فعلى صعيد أمن الدولة، تم تحقيق سياسة الأمن القومي، في جميع القطاعات المعنية، على مراحل متتالية، تبعا لإمكانيات الدولة. وأما بالنسبة للبعد الخاص بالأمن الإنساني، تم متابعة الأمن القومي بالتعاون مع المجتمع المدني. إذ يوجد إجماع حول هذه المسائل، مع وجود بعض الاختلافات، كما أن الصلة بين انعدام الأمن والتنمية باتت ملحوظة بشكل متزايد.

لذا سيكون من الجيد توضيح قيمة تحديد سياسة الأمن القومي بصفة رسمية في موريتانيا. وستعمل السلطات في هذا الاتجاه في ظل توافر المناخ الإقليمي المناسب، والأوضاع العالمية الملائمة.

تمثل عملية إعداد مبادئ العمل الخاصة بالأمن القومي لجمهورية موريتانيا الإسلامية حالياً أولوية عاجلة إلى جانب إعداد سياسة قومية. وذلك على الرغم من عدم وجود إستراتيجية شاملة للأمن القومي بشكل صريح ورسمي.

ومع ذلك، فإنه نظرا لما شهدته البلاد خلال السنوات الماضية من تغيرات كبيرة ولاسيما الانتقالات السياسية في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فقد حظيت مسألة تحديد سياسة الأمن القومي بأهمية خاصة.

تخضع مسألة تحديد سياسة الأمن القومي لعملية تشترك فيها عدة أطراف من أجل تدعيم الاتفاق عليها. لذا فقد تم تنظيم المجلس العام للديمقراطية (يناير ٢٠٠٩) والمنتدى الوطني حول الإرهاب (أكتوبر ٢٠١٠) وذلك بمشاركة المجتمع المدني. وقد عرضت الحكومة القرارات التي تم التوصل إليها على البرلمان. وعلى ضوء هذه المبادرات، سوف تتيح المناقشات القومية، حول تحديد سياسة الأمن القومي لموريتانيا وسبل تأمينها والمخاطر التي تشكل

المصالح

تشتمل المصالح الوطنية لجمهورية موريتانيا الإسلامية فيما يلي

- الظواهر البيئية التي من شأنها تهديد الأمن الغذائي بتعريض المناطق الإنتاجية للمخاطر الطبيعية التي تحدث بشكل أساسي نتيجة للظروف المناخية الخاصة للبلاد.
- ضعف المنظومة التعليمية.
- الاختلال الوظيفي داخل المؤسسات العامة.
- انعدام الشفافية للإدارة العامة ونقص الشفافية والفاعلية وانعدام المساواة.
- الإضرابات و المشكلات العامة ولاسيما تلك التي تؤثر على السلام الاجتماعي والوفاق المدني.
- الإرهاب.
- الإجرام والعنف.
- سيطرة السياسة على السياسات العامة.
- فساد الأنظمة.
- ضعف الاستدامة الثقافية للمواطنين والقصور التنظيمي داخل المجتمع المدني.
- أما عن التهديدات الخارجية التي تواجه أمن جمهورية موريتانيا الإسلامية فتشمل التالي:
- المخاطر التي تهدد السلامة الأراضي بموريتانيا وسيادتها.
- التهديدات والهجمات التي يتم ارتكابها من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول الموجودة عبر الحدود الوطنية.
- شبكات الإجرام التي تعثوا فسادا في المناطق الساحلية وما يليها ولاسيما التي تعمل في تجارة المخدرات والمواد المحظورة والأسلحة الخفيفة.
- الهجرة السرية غير الشرعية.
- الإرهاب.
- التصادمات بين شبكات الإجرام الدولية و شبكات الإرهاب من الجماعات الإسلامية المتطرفة.
- تدهور النظم البيئية والتنوع البيولوجي.

- حماية سيادة البلاد.
- الدفاع عن وحدة الأراضي.
- تعزيز الوحدة الوطنية.
- تعزيز بناء الدول
- ترسيخ مبادئ الديمقراطية واستمرارية المؤسسات الديمقراطية.
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.
- أمن ورفاهية ورخاء المواطنين.
- الحفاظ على سيادة القانون والعدالة
- الحفاظ على قيم الدين الإسلامي وتنميتها.
- استمرار توارث المبادئ الخاصة بتقاليد موريتانيا
- حماية الوفاق المدني.
- حماية حريات الأفراد وحقوقهم الأصلية.
- مكافحة الفقر.
- حماية الموارد الطبيعية واستغلالها في إطار التنمية الاقتصادية الوطنية.
- استمرار التفاهم مع دول الجوار ولاسيما مناطق المغرب وغرب أفريقيا والمنطقة الساحلية والصحراوية.
- مكافحة الإجرام عبر الحدود الوطنية في إطار التعاون الإقليمي والدولي.

التهديدات

تشمل التهديدات الداخلية لأمن جمهورية موريتانيا الإسلامية التالي:

- تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الفقر.

- انعدام الأمن الغذائي.

السياسات العامة

- تنمية القدرات في مجال الاستخبارات بغية التأقلم على التحديات الأمنية المنزليو والإقليمية والدولية.
- تعزيز اللوجستية وتطوير الجيش إلى جانب التعاون مع دول الجوار والدول الصديقة، خاصة تلك التي تتعرض لتهديدات أمنية مشابهة من أجل تنمية أعمال الأمن القومي والقيام بها بشكل مشترك.

في إطار دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١، الذي ينظم عمل المؤسسات ويحدد الإطار الدائم للعمل الحكومي، تخضع عدد من السياسات العامة ولأسيما الإصلاحات الهامة التي تجري حاليا في المرافق الصحية، للتغيير بغية حماية المصالح العامة.

وسيقوم توحيد هذه السياسات العامة من خلال رؤية متكاملة بحث السلطات على القيام بالأعمال التالية :

أدوات التنفيذ

إن إدخال السياسات العامة المتعلقة بالأمن القومي في حيز التنفيذ، يقتضي عملية تنفيذ منسقة، تظهر بشكل خاص من خلال المحاور التالية:

- المشروعات الاقتصادية التي تعطي أولوية استراتيجية للهياكل الأساسية (الطرق، الموانئ، المطارات)، والقطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، تربية المواشي، صيد الأسماك) والقطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة).

- تحسين الأمن الغذائي من خلال أعمال وزارة التنمية الريفية ومفوضية الأمن الغذائي المكلفتان بالعمل بشكل مشترك في مكافحة النقص الغذائي من خلال تلبية الاحتياجات بشكل أكبر، والقيام بتنمية القطاع في إطار السياسة الوطنية للأمن الغذائي.

- القضاء نهائيا على الفقر ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان من خلال بناء كادر استراتيجي لمكافحة الفقر، تشرف عليه مفوضية للأعمال الإنسانية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتي تضم ممثلي السلطات المحلية والمنظمات المهنية الاجتماعية والمجتمع المدني.

- تتولى وكالة وطنية لمساندة اللاجئين وإدخالهم، بمساعدة شركاء فنيين وماليين، إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للاجئين من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتشجيع الحقوق والحريات فضلا عن تقليل الفروق الاجتماعية.

- اعتماد استراتيجية اجتماعية لمكافحة الفساد بهدف تصحيح إدارة المصروفات العامة وإعادة التوزيع العادل للثروات القومية، يعرضها عمل استباقي من جهاز التفتيش العام للدولة.

- قيام وزارة الشؤون الدينية بالعديد من الجهود من أجل دحض الأيديولوجية الجهادية، من خلال إقامة

- بناء القدرات لمواجهة الضعف المستمر على مستوى الهياكل الأساسية.

- إعداد وتبسيط المشروعات التحديث بهدف تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد القومي وتنوعه، من أجل إيجاد نمو اقتصادي قوي والحد من الفقر.

- رفع مستوى النسيج الصناعي من خلال تنمية الهياكل الأساسية، خاصة في قطاعات المرافق الصحية والكهرباء والوصول إلى المياه وفي مجال مصلحة الطرق والمواصلات وشبكات الطرق.

- تزويد الإدارات بالآلات وبناء القدرات الهيكلية من أجل تنمية ممارسة الحكم الجيد والرشيد والعاقل الذي يقوم على الشعور بالمسئولية والمثالية.

- تكثيف الإجراءات التي من شأنها مكافحة الفقر.

- تأمين الهياكل الأساسية غير المعتمدة الخاصة بالمدارس، والتي لا تتوافق مع المعايير المتعلقة بالصحة والمعدات.

- إقامة حملة قومية لمكافحة الفساد والتبذير بهدف إعادة ترسيخ السلامة العامة.

- اعتماد برامج عمل قائمة على حماية المجتمع والتوزيع العادل للثروات المنتجة.

- عدم حصر نطاق سياسات الدفاع والأمن من أجل القضاء على نقاط الضعف في الأمن الداخلي وتأمين الإشراف الديمقراطي للقوات المسلحة.

- تحديث قطاعات الشرطة الوطنية والعسكرية من خلال الحصول على معدات تكنولوجية وتحسين الموارد البشرية.

- نشر عناصر لمراقبة الأراضي من أجل مكافحة شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين سواء عن طرق الإيواء المؤقت أو إعادة القسرية.

المصادر:

برامج توعية وندوات و منتديات.

- دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١ لجمهورية موريتانيا الإسلامية.
- الموقع الرسمي لحكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية:
www.mauritania.mr

- مؤتمر المائة المستديرة الخاص بموريتانيا، "استقرار وتنمية موريتانيا: ضرورة من أجل تحقيق الأمن الإقليمي والدولي" بروكسيل، ٢٢-٢٣ يونيو ٢٠١٠.
- جمهورية موريتانيا الإسلامية، "الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر، ٢٠٠٦-٢٠١٠"
- المركز الموريتاني لتحليل السياسات "تحليل الوضع، والرؤى الخاصة بالتنمية البشرية في موريتانيا" أغسطس ٢٠٠٩.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير العربي حول التنمية البشرية ٢٠٠٩- التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في البلاد العربية.

ملحوظات إضافية:

- تكليف أجهزة الشرطة والجيش بالقيام بمهمة تحقيق الأمن والطمأنينة للمواطنين واحترام حريات الأفراد في ظل القانون والمؤسسات الدستورية. وتفويض إدارة الأمن القومي من أجل تأمين الأراضي الوطنية.

تأثرت عملية تحديد سياسة الأمن القومي في جمهورية موريتانيا الإسلامية خلال العقد الماضي، بأربع مجموعات من العوامل المؤثرة التي تزامنت مع بعضها البعض، بشكل خاص، وهي:

- إرساء إجراءات معيارية ومؤسسية خلال العقد الماضي (إعداد النصوص، وإنشاء الهياكل، ومراجعة تشغيل المؤسسات).

- الانتقال السياسي الذي أعقب وصول القوات المسلحة والأمن للحكم، في أغسطس ٢٠٠٥ (حتى مارس ٢٠٠٧) وفي أغسطس ٢٠٠٨ (حتى يوليو ٢٠٠٩).

- تحول التهديدات الخارجية وظهور تهديدات داخلية جديدة، والتي ترتبط في بعض الأحيان بالتهديدات الخارجية.

- شدة وتعقد المسائل التي يعاد تشكيلها، المتعلقة بالتعاون الأمني في إطار إقليمي ودولي.

وقد يسفر ارتباط هذه العناصر ببعضها عن ظهور فترة هامة من التحول في موريتانيا تكون خلالها المسائل المتعلقة بالأمن القومي في المقام الأول.

ولم تعد الدولة تشكل تهديدا للمواطنين وأصبحت أقل ضعفا مما كانت عليه في الماضي.

وأصبح الآن استقرارها وعملها هما الاتجاهان الأكثر أهمية وذلك من أجل تحديد سياسات وطنية خاصة بالأمن وتنفيذها.

كما تمثل المشاركة في تحديد هذه السياسات مرحلة أساسية في مشروع المجتمع الموريتاني، وتسعى الدولة لتوفير المزيد من الجهود من أجل إرساء قيمة الرؤية المشتركة بشكل عام، وخاصة فيما يتعلق بما تقدمه من تحسن واستمرارية في سياسة الأمن القومي.

شرط عدم المسؤولية

تعد هذه الوثيقة مساهمة للمناقشات في مؤتمر " إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا " ، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية و مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف (ويقام هذا المؤتمر يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ في مدينة الرباط، المغرب).

وليس على منظمي المؤتمر مسؤولية فيما يخص المعلومات ووجهات النظر المقدمة في هذه الوثيقة. وليس بمقدر منظمي المؤتمر ضمان صحة أو صدق محتوى هذه الوثيقة.

السنغال

ملامح عن الدولة

جمهورية	نمط الحكم
١٣٧١١٥٩٧ نسمة (وفقا لتقديرات يوليو ٢٠١٠)	السكان:
١٦٠٠ دولار أمريكي (وفقا لتقديرات ٢٠٠٩)	إجمالي الناتج المحلي:
١٩٦٧٢٢٢ كيلومتر مربع	المساحة:
٤٣,٣٪ لوف، ٢٣,٨٪ بولار، ١٤,٧٪ سيرير، ٣,٧٪ جولا، ٣٪ ماندينكا، ١,١٪ سونينكي، ١٪ أوروبيون ولبنانيون، ٩,٤٪ عرقيات أخرى.	الجماعات العرقية
٩,٤٪ مسلمون، ٥٪ مسيحيون، ١٪ عقائد تقليدية.	الديانات
٠,٦٤٦ المرتبة ١٦٦ على ١٨٢ دولة (عام ٢٠٠٧)	مؤشر التنمية البشرية و المرتبة
-٠,١٦ (٢٠٠٨) يشير سلم القياس لحالة الحكم على سلم قياس من - ٢,٥ إلى ٢,٥، والرقم ٢,٥ هو أفضل درجة.	مؤشر الحكم: الاستقرار السياسي وغياب العنف

(المصدر: كتاب حقائق عن العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
البنك الدولي)



مقدمة :

يتم إعداد استراتيجية الأمن القومي السنغالي بمعرفة السلطات المدنية للبلاد بالتعاون مع السلطات المسؤولة عن قطاع الأمن وهيئات السيادة.

وتهدف إلى أن تكون شاملة وتأخذ في الاعتبار برأي المجتمع المدني وكل السكان في السنغال.

وهي أيضا واعية بأن أمنها يعتمد في جزء كبير على أمن جيرانها، لذا قامت السنغال بإدراج هذا البعد في تحديد استراتيجيتها الأمنية القومية وتعمل على تطبيق أمن جماعي على مستوى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

تعتبر استراتيجية الأمن القومي أن الأمن هو خدمة عامة يجب تقديمها لسكان السنغال.

استراتيجية الأمن القومي في السنغال شاملة. وتهدف إلى تحديد الإطار الذي يتم من خلاله الاهتمام الكامل بالمسائل الأمنية للبلاد.

وبالإضافة إلى الأمن الملموس للسنغال وبقاء المؤسسات الجمهورية، فإن استراتيجية الأمن القومي للسنغال تسعى إلى ضمان أمن السكان المعرضين بشكل متزايد لصعوبات اقتصادية وصحية وسياسية وثقافية. وتهدف إجمالاً إلى أن تأخذ في اعتبارها الأمن البشري بشكل أفضل على المستوى القومي.

وتتسم استراتيجية الأمن القومي للسنغال بالديناميكية بشكل كاف لإدماج التطورات الحادثة في الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. وهكذا تتم مراجعتها وتكييفها بشكل منتظم لكي تكون مواكبة للموقف الأمني في ذلك الوقت.

المصالح

تشمل المصالح القومية للجمهورية السنغالية:

- تدعيم التجانس القومي عن طريق حفظ العلاقات المتجانسة بين مختلف الديانات والعرقيات.
- تدعيم الوحدة الوطنية عن طريق تنمية متوازنة وتدعيم الروابط الوثيقة القائمة بين مختلف المناطق في البلاد (الشمال، الجنوب، الشرق والغرب).
- تدعيم استقرار البلاد وتنمية منشآت استقبال السائحين للاستمرار في جعل السنغال وجهة سياحية متميزة.
- حماية موارد تربية الأسماك لحماية الصيد الذي يعد المصدر الرئيس للدخل في البلاد.
- الرقي بالموارد البشرية الجيدة بالاستثمار في التعليم والتدريب.
- الاستثمار في الزراعة لمكافحة التهديد الغذائي وضمان اكتفاء ذاتي غذائي على المدى.
- الرقي بالعلاقات الطيبة المدنية العسكرية عن طريق مفهوم الجيش الأمة وذلك بهدف إدماج قوى الأمن في مهام التنمية.
- مواصلة تدعيم الديمقراطية والحكم الرشيد، وهما ضمانتان للاستقرار والتنمية.
- مواصلة مكافحة الفقر والتفاوت بين طبقات المجتمع بإيجاد فرص العمل، خاصة للشباب.
- مواصلة مكافحة الفقر وتقوية سياسة استراتيجية النمو المتسارع.
- مواصلة مكافحة الأوبئة.
- تطبيق سياسات مكافحة التصحر.
- وضع آليات منع وحماية السكان من الكوارث الطبيعية.
- تشجيع التعاون دون الإقليمي والإقليمي ومع القارة من أجل أن نأخذ في الاعتبار التهديدات وراء الحدود القومية.

التهديدات

المخاطر الخارجية المتماثلة:

- تحافظ السنغال على علاقات جيدة جدا مع جيرانها ومع دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع مجمل دول القارة. وإذا كانت السنغال حريصة على حفظ وتدعيم علاقاتها الجيدة مع الدول الشقيقة في القارة فلا يخفى أنها تتبع بالتوازي سياسة ردع ضد أي رغبة بالهجوم على أراضيها ومصالحها.
- أي تجدد للأزمة في غينيا بيساو قد يمثل تهديدا للأمن والاستقرار في السنغال.
- أي إمكانية لاستخدام أراضي غينيا بيساو وجامبي من قبل الفصائل المتمردة كقاعدة للانسحاب أو للقيام بأعمال على الأرض تمثل تهديدا للأمن والاستقرار في السنغال.

المخاطر الخارجية المختلفة:

- حتى وإن كانت السنغال بلدا مستقرا، وبصفة عامة، بعيدة عن عدد من الكوارث الشديدة التي تعرضت لها بعض دول القارة فلا بد من الإقرار بأن بعض الأحداث تتطلب اهتماما خاصا. التهديدات الأساسية المختلفة مرتبطة:
- بقطاع الطرق الكثيرون عبر الحدود وسرقة الماشية.
- بتهريب المخدرات والأسلحة وكذلك تجارة الرقيق الذي يسهله التمرد في الجنوب وعقود من النزاعات في غينيا بيساو وفي سيراليون وليبيريا.
- الهجوم الشديد من تكتلات تجار المخدرات في أمريكا اللاتينية الذين يسعون إلى إقامة نقاط انتقال في السنغال نحو أوروبا وأمريكا الشمالية.
- تهريب الأدوية المقلدة القادمة من المناطق دون الإقليم ومن آسيا والتي تهدد الصحة العامة بشكل خطير.
- سرقة موارد المزارع السمكية التي تهدد اقتصاد البلاد بشكل خطير.
- خطر التلوث البحري بسبب عدد ناقلات البترول المتزايد والتي تسير في المياه الإقليمية والدولية، وكذلك بعض الشركات الأجنبية التي تسعى إلى تفريغ النفايات السامة في القارة.
- وجرائم الانترنت.

- تآكل السواحل بسبب ارتفاع مستوى البحر.
- الجريمة والعنف في المدن.
- تعدد دور النشر التي لا تتبع أخلاق المهنة وليس لديهم عاملين مدربين على العمل الإعلامي بطريقة مستوولة.
- استمرار بعض الأوبئة.
- هجرة السكان لبعض المناطق الريفية كي يأتوا ويبحثون عن عمل في المدن الكبيرة.
- غلاء الحياة الفاحش بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.
- هجرة العقول.
- الهجرة غير الشرعية.

السياسات العامة

- لابد من تطبيق الاستراتيجيات التالية لحماية مصالح السنغال:
- مواصلة مسيرة الديمقراطية بتدعيم المؤسسات الجمهورية وضمان استقلالها وتوازنها.
 - تشجيع دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني بصفة عامة من أجل إعلام فعال مع السكان.
 - الرقي بدولة سيادة القانون على كل أراضي الدولة.
 - مواصلة سياسات اللامركزية لتشجيع التنمية المحلية ومكافحة الهجرة الريفية وبناء المدن بشكل عشوائي.
 - مواصلة وتقوية سياسات مجتمع متعدد الثقافات والعرقيات.
 - مواصلة وتدعيم سياسات تشجيع المرأة والأقليات من أجل تجانس اجتماعي أفضل.
 - مواصلة وتدعيم سياسة تشجيع تعليم معمم جيد.
 - تشجيع وتدعيم سياسة الصحة العامة التي تطبق برامج وقاية (السل، الملاريا، الإيدز، الوفيات بين الأمهات، وفيات الأطفال).
 - مواصلة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة في السنغال.

- انتشار الإرهاب الدولي والتطرف الديني الذين يسعيان إلى مهاجمة بعض المصالح الغربية في السنغال.
- الكوارث الطبيعية المتكررة (فيضانات، مخاطر أوبئة الطيور والبعض، الخ).
- زحف الصحراء.

المخاطر القومية العادية وتشمل:

- السياسات المفروضة من قبل المنظمات الدولية غير المناسبة للتعامل مع احتياجات السكان.
- التحرير الاقتصادي المستميت الذي يهمل طبقات كبير من السكان.
- المطالبة الاجتماعية القوية التي تعد مصدرا للتوترات شبه المستمرة بين السلطات والسكان.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.
- عدم كفاية موارد الطاقة وخاصة الكهرباء التي تثقل بشكل كبير على الاقتصاد القومي.
- عدم كفاية موارد الدولة لمواجهة احتياجات السكان المتزايدة.
- انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية على ظروف معيشة السكان.
- الحاجة للإصلاحات التي تمثل، في بعض الحالات، مصدر للتوتر بين الدولة والسكان.
- مسيرة ديمقراطية يراها السكان أحيانا بشكل سيء وغالبا ما تنعكس تأثيراتها بشكل فوري.
- نظام تعليمي في تغير مستمر مما يؤثر بشكل سلبي على مستقبلها.

المخاطر القومية غير المتماثلة وتشمل:

- تراجع الدور الاجتماعي للأسرة.
- الانفجار السكاني للشباب والتي تعاني نسبة منهم من البطالة.
- زيادة تهريب وتعاطي المخدرات.
- تعدد الطوائف الدينية.
- الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي.
- الكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

- مواصلة سياسات حماية البيئة لمكافحة الكوارث الطبيعية.
- مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود بالاشتراك مع دول الإقليم المجاورة.
- تشجيع سياسة ثقافية متجانسة تتيح تدعيم الهوية القومية.
- وضع سياسة لمكافحة الهجرة غير الشرعية تتيح إدراج الشتات في تنمية البلد.
- تبني سياسة إنشاء بنية تحتية ذات جودة من أجل تشجيع التبادلات والتجارة سواء على المستوى القومي والإقليمي.
- تخصيص ٢٠٪ من الميزانية القومية للصحة.
- مشروع عدم تجريم مخالفات الصحافة.
- مساعدة الصحافة.
- مشروع تمويل الأحزاب السياسية.
- الحق الدستوري في تنظيم مسيرة.
- تطبيق سياسة تقليل الفقر (المذكورة في الوثائق DSRP أرقام ١ و ٢ و ٣).
- سياسات اللامركزية.
- تحسين بيئة الأعمال.
- وضع لجان قومية للحوار المجتمعي.
- وضع إطار أفضل للقطاع غير الرسمي عن طريق الحث على وضع المال في المصارف.

أدوات التنفيذ

- إنشاء وظيفة الوسيط.
- إنشاء صندوق قومي لتشجيع الشباب.
- إنشاء وكالات تختص بحملة زراعية كبرى من أجل الطعام والوفرة (GOANA) و خطة للعودة إلى الزراعة (REVA).
- برنامج إنشاء أحواض لحجز المياه وبحيرات صناعية لتشجيع الزراعة.
- إنشاء وزارة للسنيغاليين في الخارج.
- إقامة وكالة قومية تختص بالأشغال الكبيرة (APIX).
- إنشاء وكالة تختص بإعادة إدماج العسكريين في المجتمع (ARSM).
- إنشاء مؤسسة للمقعدين ومشوهي الحرب (FIMM).
- إنشاء وكالة تختص بضبط الأسواق (ARMP).
- إنشاء وكالة تختص بضبط الاتصالات ومكاتب البريد (ARTP).
- تطبيق مبادرة دكار لمكافحة التهريب وتعاطي المخدرات.
- تحسين ظروف المعيشة والعمل لأعضاء قطاع الأمن.
- تخصيص ٤٠٪ من الميزانية القومية للتعليم.

مكتب بيروت

مركز جفینور - بلوك ج - الطابق السادس
شارع كلیمنصو
بيروت
لبنان

تلفون: ١٧٣٨ ٤٠١ (٠) ٩٦١+
فاكس: ١٧٣٨ ٤٠٢ (٠) ٩٦١+

مكتب رام الله

شارع المعارف ٣٤
رام الله / البييرة
الضفة الغربية
فلسطين

تلفون: ٢٩٥ ٦٢٩٧ (٢) ٩٧٢+
فاكس: ٢٩٥ ٦٢٩٥ (٢) ٩٧٢+

مكتب تونس

١٤ نهج ابن زهر
شقة عدد ١ - الطابق الأول
الحدائق ١٠٨٢
تونس

تلفون: ٢١٦٧١٧٨٦٧٥٥+
فاكس: ٢١٦٧١٢٨٦٨٦٥+



مركز جنيف للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة